



PROVISIONAL

A/35/PV.11

25 September 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الحادية عشرة

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

(موريشيوس)

السيد رامبول

: الرئيس

(نائب الرئيس)

(أكوادور)

السيد ألبورنوز

: شم

(نائب الرئيس)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

الكلمات التي ألقاها كل من :

السيد كارغوفو (فولتا العليا)

السيد نوين كو تاشي (فييت نام)

السيد دوست (أفغانستان)

السيد رابيتافيك (مدغشقر)

السيد شاكوليا (زامبيا)

السيد مولا بو (ليسوتو)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة

من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥مواصلة نذر البند ٦ من جدول الأعمالالمناقشة العامة

السيد كارغوفو (فولتا العليا) (الكلمة بالفرنسية) : في فترة تمر فيها منظمة الأمم المتحدة بأزمة متزايدة وحيث أصبحت فيها العلاقات بين الدول أكثر صعوبة وأعدت حلا ، فلاشك أنه من باب الشجاعة ونكران الذات قبول ادارة أعمال الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

ولذلك فاني أود أولا وقبل كل شيء باسم بلدي وباسم وفدي أن أهني السيد السفير فون فيخمار تهنئة حارة على انتخابه لرئاسة جمعيتنا العامة . انني أقول ان ذلك دليل على الشجاعة ولكنه أيضا علامة على الثقة والتكريم ، ليس لشخصه الكريم فحسب ولكن أيضا بالنسبة الى بلده جمهورية ألمانيا الاتحادية وهو البلد الذي تقيم فولتا العليا معه علاقات طيبة .

اننا لمتأكدون مسبقا من أن خصاله الشخصية وقدرته وحيويته ، ستسهم الى حد كبير في نجاح هذه الدورة التي تبرز أهميتها الى حد كبير نظرا لنوعية التمثيل ومستوى المناقشات . ان سلفه صاحب السعادة السيد سليم أحمد سليم - وهو مفخرة لافريقيا - يستحق أيضا التنويه والاشادة من ناحيتنا . وان النتائج التي تم تحقيقها تحت قيادته الرشيدة قد مكنت منظمنا خلال هذه السنة من أن تحقق تقدما ملموسا في سبيل البحث عن السلم والأمن .

وأود أن أكرر للسيد كورت فالدهايم الامين العام تشجيع حكومة بلادي من أجل مواصلة مهمته النبيلة . لقد استطعنا أن نقيس خلال الاشهر المتأزمة التي شهدناها فيما سبق عزمه على الحفاظ على المثل الأعلى للسلم والعدل وهو الأساس الذي تقوم عليه منظمنا .

بقي علي الآن أن أقوم بواجب آخر ألا وهو توجيه التهاني لدولة زمبابوي الجديدة التي قبلت رسميا في نطاق منظمنا في ٢٥ آب/أغسطس الماضي . ان زمبابوي لرمز لافريقيا المتألّمة سواء علنا أو في الخفاء ، تلك الدولة التي كافحت من أجل استقلالها وكرامتها ، وما هي الآن قد أصبحت حرة ، وان تحقيق سيادتها الدولية سيكون دعما مثمرا لجهودنا الجماعية والتضامنية

لخدمة قضية السلم . وليستوح شعبا ناميبيا وجنوب افريقيا من هذا المثال ، هذان الشعبان اللذان يكافحان ليلا ونهارا من أجل الحفاظ على كرامتهما . وانني أقتبس من قائد عظيم افريقي راحل قوله : " ان الحرية هي المثل الأعلى الذي من أجله عرف الناس عبر القرون أن يكافحوا وأن يموتوا " . ان شعب فولتا العليا يحيي اذن شعب زبابوي متعدد الاجناس حيث يقوم فيه البيض والسود على حد سواء بتحمل مسؤولياتهم أمام التاريخ .

واسمحوا لي أن أوجه التهناني أيضا الى دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين . ان هاتين الدولتين الجديديتين قد انضمتا الى مجتمع الدول الحرة في الوقت الذي يهدد فيه السلم والأمن الدولي ، وتداس فيه حقوق الانسان ، وأصبح فيه الاقتصاد الدولي اقتصادا متدهورا .

اننا نجد أنفسنا الآن في مفترق الطرق ، في مرحلة من أصعب المراحل في تاريخ العلاقات الدولية ، وذلك ليس لأنها تذكرنا بقرب نهاية هذا القرن ولكن لأنها ذات دلالة عظيمة من الناحية الزمنية والسياسية والاقتصادية .

أولا ، لأنها تصادف الذكرى الخامسة والثلاثين لمنظمتنا . خمس وثلاثون سنة

خمس وثلاثون سنة . . . أقول انها سن النضج الذي يسمح بالتأمل العميق وبأن تقوم باللقاء نظرة الى الخلف حتى نقيس الطريق الذي سرناه ونطبق ما خلدنا اليه على القضايا الجديدة .

وفي مجال السياسات ، فانها تعتبر تمهيدا لتجدد العداء الرامي الى الهيمنة ، وهو علامة على تجديد الحرب الباردة .

وأخيرا على المستوى الاقتصادي ، فان سنة ١٩٨٠ تحدد بداية العقد الثالث للأمم المتحدة للتنمية .

فهل هذا يعني أن منظمة الأمم المتحدة قد لعبت دورها على النحو الملائم ؟ ان الحقيقة تختلف عن ذلك . حقا انه منذ انشاء هذه المنظمة في ١٩٤٥ ، فانها رغم ما قابلها من الصعاب والمواقف الشاذة اتخذت مبادرات واقترحت حلولاً ، بل انها انجزت المعجزات التي عملت على التقدم في الحياة الدولية . وهكذا ، وعلى مستوى العلاقات السياسية العالمية ، فان منظمة الامم المتحدة كانت ومازالت الشاهد على أهم الاحداث التاريخية المعاصرة . وكذلك على المستوى

الاقتصادى ، فان المنظمة قد لعبت دورا هاما خاصة منذ النتائج التي توصل اليها تقريبا جاكسون الذى برهن على قدرة مناصرة الامم المتحدة على تعزيز التنمية الدولية . وفي الواقع ، انه بفضل عمالها ذوى الكفاءة ووكالاتها المتخصصة ، فان الامم المتحدة قد أعدت برنامجا واسعا لمساعدة الدول النامية ، وهذا دليل على الطبيعة متعددة الاشكال بالنسبة لهذه المنظمة . ولكن رغم أن هذه الجهود لا يستطيع أحد أن يشك فيها ، الا انها لا يمكن ان تتمشى وعصرنا الذى يتميز بالصواريخ والرحلات الى الفضاء الخارجى . وليس أدل على ذلك ، أكثر من الأزمات التي اتسمت بها الحياة الدولية عبر السنوات الاخيرة . ان نتائج هذا التطور تجعل نظام الامم المتحدة يبدو وكأنه نظام جامد تبقى قراراته حبرا على ورق . وعلاوة على ذلك ، فان الانتهاك الصارخ والمتكرر للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، يؤدي الى ردود فعل غير معقولة لا تخضع للرقابة وخطيرة بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله .

اذن ، فاننا حين نقول ان عالمنا الحالي يمر بأزمة ، فان هذا يعد من نافلة القول . ولكن الامر يتعلق بأزمة حقيقية ، أزمة ذات طابع سياسي واقتصادى في المقام الاول ، ولكنها ايدىولوجية وخلقية كما يبين التفكير ذلك .

والواقع انه أينما وجهنا أنظارنا ، فاننا نرى أن التساؤل عام بشأن الاضطرابات الداخلية التي تسود مختلف المجتمعات ، وبشأن النزاعات الدموية والتي تتفاوت في العنف في جميع القارات والتي تنزع عددا كبيرا من البلدان في مواجهة بعضها البعض ، وبشأن مشاعر العجز التي تهدد منازمتنا . وهذا وضع لا يتمشى مع الامل الذى كان يعد وأولئك الذين قاموا بصياغة ميثاق سان فرانسيسكو . هل يجب أن نشعر بذلك على أساس انه شهادة على الفشل أم أنه مرحلة انتقالية نحو القيام بالمهمة التي أنيطت بالمنظمة ؟ . وفي هذا الشأن ، فان وجهات النظر تختلف ولكن بدلا من أن نجرى مناقشة عقيمة ، فانني أعتقد انه يجب علينا ان نبحث عن الحلول التي بفضلها يمكن للعالم أن يجد أقل حد ممكن من الاتفاق في الرأى وذلك لنقوم ببناء المصير المشترك للبشرية .

وعبر التاريخ ، فان الانسان قد تميز ، هو والمجتمعات التي نازمها ، بأنه يمارس ارادته من أجل السلطة والمنافسة أو من أجل القيادة بين الامم ، وهذا على مختلف المستويات . وقد انعكس ذلك بنتائجه الخطيرة في الحروب الدائمة وفي استغلال الأضعف والنهب والسلب .

ان هناك نظريات وايدولوجيات قد ولدت تهدف الى عكس مجرى تلك الاحداث ، ولكن لم تثبت التجربة في التطبيق العملي أنها موفقة من حيث النتائج التي أدت اليها تلك النظريات التي كانت تنادى بحقوق الانسان الأساسية المبنية على الحرية لم تستطع أن تقاوم الاغراء بالمساس بمبادئها نفسها وانكارها ، وهذا أمر يؤسف له .

وخلال هذه الجولة من المنافسة التي اتسمت بالتطور التكنولوجي فان دول العالم الثالث قد أدركت وضعها الذي يتسم بالتبعية لنظام أعد مسبقا ولا يمكن أن يفي بالضرر . والواقع ما هو نوع ذلك الاستقلال اذا لم تكن هناك سيطرة على أسعار بيع منتجاته ؟ وما هو هذا الاستقلال اذا كان التوصل الى التعليم والتكنولوجيا موجه أولا وقبل كل شيء بواسطة المصالح الأنايية للشركات متعددة الجنسية . حتى المجتمعات الغنية ليست في حل من هذه الحيرة فيما يتعلق بالمستقبل ، وهذا بالطبع نابع من الجهود الرامية الى انتاج المزيد من الاسلحة أو المخاطرة بما لا يمكن التكهن بنتائجه ، وبالتالي فاننا دائما تحت رحمة أى خطأ أو أى افتقار الى حسن تقدير المواقف .

ان هذا الوضع يبين وحده مدى تعنت حكومة جنوب افريقيا في مواصلة ممارسة سياسة الفصل

العنصرى .

ومن خطورة هذا الوضع فان نظام بريتوريا في تشدده في مواقفه يزيد من حدة التوتر في المنطقة ، الأمر الذى يجعلنا نخشى العواقب التي يمكن أن تترتب على هذا الوضع . اننا نكرر نداءنا الى أصدقاء في بريتوريا حتى يعودوا بجنوب افريقيا الى صوت العدل والحق وأن يبصروها بأن استقلال ناميبيا تحت قيادة سوايو (المنظمة الشعبية لشعوب جنوب غرب افريقيا) لا مفر منه ، وأن استقلال شعب جنوب افريقيا عملية لا رجعة فيها .

ان غموض النظام السياسي الدولي يبين أيضا عدم توصل الجهود الدولية الى حل للخروج من الأزمة ، نظرا لوجود بعض الازمات الدولية .

وكذلك الحال فيما يتعلق بمشكلة الصحراء الغربية وتشاد . فاذا كانت المفاوضات قد اعتمدت أساسا على القرارات التي اتخذت من قبل رؤساء الدول الافريقية لكأنت هذه الازمات قد وجدت حلالها ، ولكن مع الأسف ، فان عدم استقرار هذه المواقف من شأنه أن يزيد من هذه الحروب التي نشبت بين الاخوة .

كذلك فيما يتعلق بالمنازعات التي نشبت في جنوب شرق آسيا حيث توجد شعوب توحدتها حضارة واحدة ، وتتطلع الى أن تعيش في ظل الوثام والسلام . وان نشير الى الوضع السائد في كموتشيا فان فولتا العليا ، وهو بلد متمسك بالقيم العليا للديمقراطية والحرية ، ولديه ثقة في ميثاق الأمم المتحدة فانه ينكر أي مفهوم للعلاقات الدولية يرى أن كيان دولة يمكن أن يعتمد على وجهة نظر الدول المجاورة لهذه الدولة .

أما بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط ، فيجب أن نعتزف بكل موضوعية أن الوضع هناك قد أصبح خطيرا بالنسبة للمجتمع الدولي ، وخاصة منذ صدور القرار الاخير للحكومة العبرية بجعل القدس عاصمتها الابدية . وفي بيان رسمي ، فان حكومة بلادي قد اتخذت موقفا في هذا الصدد ، وهذا الموقف يعتمد على المبادئ المقدسة بعدم اكتساب الاراضي بالقوة وتسوية النزاعات عن طريق التفاوض . وبالنسبة لنا ، فان مصير القدس لا يتوقف على قرار يتخذ من قبل الكنيست الاسرائيلي ، وهذا يعني أن فولتا العليا تؤيد تماما القرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الصادر عن مجلس الامن ، وان احترام هذا القرار وحده يمكن أن يسمح باقرار سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط . وفيما يتعلق بالوضع في أفغانستان ، فانه على الرغم من الادانة الصريحة من قبل المجتمع الدولي للتدخل السوفياتي فان هذه الدولة الاسلامية غير المنحازة مازالت مسرحا لعمليات دامية تربي الى القضاء على كل مقاومة وطنية . ان فولتا العليا وهو بلد حراختار بكل حرية قاداته ، قد سبق له الاعراب في وقت معين عن موقفه تجاه هذا الوضع ، ويرى أن حل هذه المشكلة يكمن في احترام قرار الامم المتحدة الصادر في ١٤ كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ الذي يقضي بانسحاب القوات الاجنبية من أفغانستان واحترام سياسة عدم الانحياز لهذه الدولة .

وفيما يتعلق بهذه التهديدات الموجهة لسلم العالم فلا يجب علينا التحايل على مبدأ من مبادئ العلاقات الدولية الراسخة ألا وهو احترام الاعراف الدبلوماسية الأساسية . ان المحنة التي مرت بها دولة عضو في الامم المتحدة في ايران مع كل ما تنطوى عليه من اهانة ، أمر لا يجب أن ينسينا المخاطر التي ستترتب على هذا الوضع ، فان كان للولايات المتحدة الامريكية ما يجعلها تلوم نفسها بشأن السياسة التي مارستها في ايران ، فان الخلاف الذي يمكن أن ينتج عن ذلك لا يمكن أن يبرر أخذ ممثلهم الدبلوماسيين كرهائن . وبدون أن نذهب بعيدا فان هذا

لا يمرر له ، لسبب واحد ، هو أن جميع الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة لا يمكن الا أن يشعروا بحرج وقلق أمام مثل هذا الانتهاك الصارخ للقانون الدولي . بيد أنه حتى الان فائنا التزمنا الصمت ، أي أننا جميعا رهائن . ومن وجهة نظر الجانب الانساني لهذه القضية، فان مبدأ احترام الديانة وخاصة الاسلام وهو لب القضية . فان فولتا العليا وهي عضو في المؤتمر الاسلامي ينكر أي حق في أن نضفي طابعا اسلاميا على مثل هذه الممارسات ، ولذلك فمن واجبي هنا أن أذكر بالرسالة التي وجهت في ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ لآية الله خميني من قبل الرئيس الحاج أبو بكر سائفولي لامي زانا من أجل الملاقاة سراج الدبلوماسيين المعتقلين . وفي ذلك النداء ، فائنا نتذكر أن رئيس دولة فولتا العليا كان يناشد قائد الثورة الايرانية أن يحترم قواعد القانون الدولي .

قال :

" اننا نتابع بقلق عميق الاحداث الراهنة في طهران لانها لا تعكس ما نعرفه أو ما نعتقد أننا نعرفه عن الاسلام وكذلك عن المبادئ المعترف بها على المستوى العالمي والمحترمة في نطاق العلاقات الدولية .

" ودون أن نصدر أي حكم فيما يتعلق بجوهر الخلاف بين جمهورية ايران الاسلامية والولايات المتحدة الامريكية ، فانه بيد و بوضوح أنه لصالح الجميع فان الدبلوماسيين الامريكيين يجب ان ياتوا سراحيهم بسرعة .

" وفي نال هذه الظروف فاننا نأسف لانكم لم تأخذوا في الاعتبار القرار الجماعي الذي اتخذه مجلس الامن التابع لمنظمة الامم المتحدة ، وانكم أعطيتم أدنا صماء للنداء الملح الذي وجهه اليكم هذا المجلس .

" اننا نناشد ايمانكم كعبد من عباد الله أن تجنبونا الحكم القاسي للتاريخ أخذا بالتطبيقات السلمية للاسلام" .

ان هذا الوضع الدولي المتوتر الذي يشكل طابع نهاية هذا القرن ، قد يؤدي الى نهايتنا اذا لم نحذر من ذلك . وبالفعل فان عدم نزع السلاح من قبل الدولتين العظميين ، ليس علامة تبشر بالخير للمستقبل ، ما لم نتمكن من التغلب على المصالح الانانية الوطنية .

وفي نهاية عقد الامم المتحدة لنزع السلاح الذي أعلن في ١٩٦٩ ، أمكن تحقيق بعض النجاح . ان فولتا العليا تريد أن توجه نداء من فوق هذه المنصة من أجل القضاء نهائيا على العنف في جميع صورته ، في جميع انحاء العالم . ان فولتا العليا على استعداد لأن تقدم مساعدها المتواضعة في هذا الجهد الجماعي ، وذلك من أجل أن تقوم الدول المعنية وأقصد الدولتين العظميين بتقديم البرهان على ارادتهما الحسنة في هذا المجال .

ان الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة التي كرس لنزع السلاح ، قد أكدت بشكل خاص على هذا المطلب الاساسي ، اذ نصت على أن العقد الجديد لنزع السلاح يجب أن يرمي الى تحقيق نزع سلاح عام وكامل تحت رقابة دولية فعالة . ان مثل هذه العملية ستجنب البشرية شبح الحرب ، كما انها ستسهم على وجه الخصوص في تسوية المشاكل الاقتصادية عن طريق تخصيص قائمي النفقات العسكرية للمساعدة العامة من أجل التنمية .

ان في نيتنا أن نكشف هذه الأدلة وان نعمل لصالح سعادة البشرية ، ومن ثم فإن المشاكل الاقتصادية يجب أن تكون أساسا لتفكيرنا لان الجانب الاقتصادي والعامل السياسي يعدان من المكونات الأساسية لجدلية الحرب والسلم . اننا لا نستطيع أن نظل غير مباليين أمام الحقيقة القائلة بأن هناك مبالغ ضخمة تنفق على سباق التسلح وأن الموارد الطبيعية يتم تبذيرها في هذا الصدد . ان قسما ضئيلا من هذه الاموال يمكن أن يقدم لنا الاجهزة الملائمة اللازمة لتعديت الزراعة وتوفير فرص العمل للأجيال القادمة والخروج بها من التخلف .

ان جميع هذه المسائل التي لم تتمكن من أن تجد لها حلا خلال العقدين الاخيرين للامم المتحدة للتنمية ، يجب أن تجرى مناقشتها مناقشة واسعة خلال المفاوضات الشاملة التي ستجرى سنة ١٩٨١ .

وبالنظر الى مواجهة هذا الموقف الصعب وخاصة بالنسبة للدول الافريقية ، فان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية قد اتخذوا قرارا في مؤتمر القمة الاقتصادي الاول في لاغوس ، بان يقوموا بارساء تواعد تنمية محلية ومركزة في القارة الافريقية . ومن ثم فان افريقيا مع الاعتماد على مساعدة دولية ديناميكية صادقة وخالصة ، تريد أن تعتمد أولا وقبل كل شيء على قواها الذاتية .

وفي هذا الالتزام الجماعي من أجل اقرار النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فان منظمة الامم المتحدة لها دور هام يجب أن تلعبه . ومن واجب الامم المتحدة أن تضع حدا للظلم الذي يمارس ضد الشعوب ، ولكن كيف يمكنها أن تتوصل الى ذلك ؟ . في نيتنا انه يمكنها التوصل الى تحقيق ذلك بالتأكيد ، خلال العقد الثالث على النهوض بالانسان وبيئته ، وباعادة النظر في الاولويات المتصلة بالتنمية الدولية . ان أية فلسفة للتنمية والانشطة الضرورية التي تقوم عليها هذه السياسة ، يجب أن يكون محورها الانسان اذ أن عملا منسقا ومتكاملا من أجل النمو المتكامل للانسان ، والنمو التضامني للبشرية يمكن أن يضمن نظاما عادلا ومستقرا .

ان صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني قد ذكرنا بذلك في السنة الماضية من فوق هذه المنصة عندما قال :

" ان سبب قيام أية سياسة هي خدمة الانسان ، وان أي نشاط سياسي وطني أو

د ولي ناجم عن الانسان ويمارس من قبل الانسان ولصالح الانسان".
وبالتبع فان النهوض بالوظيفة الاجتماعية للانسان ، يطرأ فوراً مشكلتي وسطه وبيئته ، ان الاهتمام
الدولي قد استقلب خلال السنوات الاخيرة وركز على الجفاف والتصحر وهما من النواهر التي
لم يسبق لها مثيل ، وقد بينت العلاقة القائمة بين الانسان وبيئته وأن تدهور رفاهية الانسان
تلازم تدهور بيئته .

ان كل جهد يرمي الى الوقوف في وجه التصحر ، يجب أن يهدف الى تحقيق رفاهية
الانسان ، وهذه احدى نتائج مؤتمر الامم المتحدة بشأن التصحر ، وهو أيضاً معنى البيان
الهام الذي أدلى به صاحب القداسة البابا يوحنا بولس الثاني خلال تواجده يوم العاشر من
أيار/مايو الماضي في واغادوغو . ان هذا البيان قد أثار حساسية سكان الساحل " هؤلاء
الناس المتعطشون للمحبة والكرامة والمياه الضرورية لحياتهم " . ولقد قال صاحب القداسة :

" انني ارفع صوتي متوسلاً لأنني لا أستطيع أن التزم الصمت عندما يكون اخوتي
وأخواتي مهتدين ، وانني هنا اتكلم بالنيابة عن أولئك الذين لا صوت لهم ، وعن
أصوات الابرياء الذين لا قوا حتفهم بسبب عدم وجود الماء والخبز ، وأصوات الآباء
والامهات الذين شاهدوا أطفالهم يموتون دون أن يفهموا شيئاً .

" انني أوجه نداء الى الجميع : يجب ألا ننتظر أن يعود هذا الجفاف الفتاك
مرة أخرى . ويجب علينا ألا ننتظر أن تحمل الرمال من جديد للموت في طياتها .
ويجب ألا نسمح بأن يذلل مستقبل هذه الشعوب موضع تهديد . ان تضامن الامم قد
أوضح بامتداده وفعاليتها أنه من الممكن الا نستمتع الا الى صوت العدل والكرم ، وليس
الى صوت الانانية الفردية أو الجماعية " .

ونذراً لأن بلدي قد عانى من هذه الكوارث التي لا تزال آثارها تعرقل نموه ، فان
بلدي فولتا العليا كان قد اقترح خلال الدورتين الاخيرتين للجمعية العامة للامم المتحدة أن
يتم اعداد برنامج عالمي في مجال التشجير . وحتى اذا أدى بي الامر الى أن أكرر ما سبق أن
قيل ، فان فولتا العليا تكرر اقتراحها بشأن عقد للامم المتحدة يخصص للشجرة . ان ساحلاً
أخضرا بالنسبة لسنة ٢٠٠٠ لا يجب أن يبدد وكسر اب ولكنه كشرط من شروط بقاء حضارة بأكملها .

من المعترف به ان المشاكل متصلة ومرتبطة ببعضها البعض ، في نطاق سلسلة منسقة ومنطقية وان الحلول بالنسبة لبعض المشاكل لها آثار على المشاكل الأخرى . وهكذا فان العمل ضد التصحر له صلات مباشرة بمشاكل الغذاء ومشاكل الطاقة وبدرجة أقل بالمواد الأولية . ان هذه الميادين الثلاثة تحظى باهتمام كبير من جانب حكومة بلادي ، وكذا لك المشاكل التجارية والمشاكل النقدية انني أعلم تمام العلم بأن هذه المسائل قد تمت مناقشتها مناقشة طويلة خلال الدورة الاستثنائية الاخيرة المكرسة للمسائل الاقتصادية ، كما ستعاد مناقشتها في نطاق المفاوضات الشاملة التي سوف تبدأ في السنة القادمة . ولكن ارجو ان يسمح لي أن أعود بايجاز مسائل الغذاء ومسائل الطاقة ، وذلك كي أشير الى انها تمثل بالنسبة لنا في فولتا العليا أولوية أولى .

وخلال فترة العقد الثاني فان الانتاج الزراعي والغذائي بالنسبة للدول النامية لم ينم ولم يزد الا بنسبة ١٣٪ في المائة بدلا من ٤ في المائة وهي النسبة التي كان من المقدر الوصول اليها . ان هذه الملاحظة تكفي كي نعرف مدى اهمية مشكلة الغذاء في العالم . وادراكا منا لهذا الوضع المتدهور فقد أشرنا مرة أخرى واكدنا خلال الدورة الاستثنائية المكرسة للمشاكل الاقتصادية على السرعة والعجلة اللازمين للنهوض بشروط أمن غذائي دولي حقيقي . ان أبعاد هذه المشكلة تتعدى الحدود الوطنية . ومن ثم يجب تعديل التعاون الدولي في هذا المجال .

ان المساعدة الغذائية للدول التي في حاجة اليها وخاصة تلك التي تضررت من الجفاف هي عمل كريم يدل على الطابع الانساني الواجب توافره في العلاقات الدولية . وكما أشار الى ذلك رؤساء دول حكومات بلدان منظمة الوحدة الافريقية في مؤتمر القمة في لاجوس فان الحلول التي تقدم على أسس عريضة ، والدائمة على المدى الطويل هي التي يمكنها وحدها أن تسوى مشاكل الغذاء في العالم . ان اولى الاجراءات يجب ان تكون مساعدة الدول النامية في وضع مناهج عصرية وحكيمة في مجال الانتاج الأمر الذي يمكنها من تحقيق الاكتفاء الذاتي الحقيقي في مجال الغذاء .

ان أزمة الطاقة كذلك تدعو الى القلق ، ويقول البعض انها أصل المشاكل الاقتصادية القائمة ومهما كان الامر ، فاننا لن ندخل في نقاش هذا الموضوع ، ولكن يجب أن نقول ان الدول النامية وخاصة تلك الدول غير المنتجة للبتروال تتضرر من أزمة الطاقة . ان بلدا مثل فولتا العليا ، وهي من

البلدان الاقل نموا وليس لها منفذ على البحر قد دفعت في السنة الماضية فقط ، أى في عام ١٩٧٩ ، ٣٠ مليون دولار ثمنا للبتروول ، أى عشر الحجم الاجمالي لوارداتها . يجب ان ان نجد حلا عاجلا للخروج من هذا المأزق . وفي نطاق الجهد الجماعي الرامي الى اقرار نظام اقتصادى دولي جديد يجب علينا عن طريق نهج تضامن معقول أن نعيد تحديد شروط هذا الحوار بين المنتجين والمستهلكين . الى جانب ذلك يجب أن نواصل البحوث وأن نكثفها في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة . اى الطاقة الناتجة عن الرياح ، والطاقة الشمسية ، والطاقة النووية . انها امكانيات يمكن ان تؤخذ في الاعتبار الى حد بعيد في نطاق الاستراتيجية الشاملة الرامية الى تسوية أزمة الطاقة الدولية .

ان كل هذه المشاكل المعقدة في عالمنا ، ان هي الا علامات تدعو الى القلق ، ونحن على عتبة الاستراتيجية الدولية الجديدة للتنمية . ان النظام الاقتصادي الذى يجب ان ينجم عن ذلك ينتظره الملايين من البشر بفاغ الصبر وشعورهم بالحرمان يتزايد . ان نجاح هذا النظام الجديد يتوقف أولا وقبل كل شي على مطلبين أساسيين .

فمن وجهة النظر السياسية فان الارادة الحقيقية للدول هي أن تتفاوض وأن تحوّل بصفة أساسية مصير البشرية دون اى اعتبار سوى الصالح العام . ان هذا يعني على وجه الخصوص نفي مبدأ التبعية والخضوع للمظاهر الايدولوجية ، ايا كانت هذه الايدولوجية ، وهذا يعني أيضا التخلي عن أى موقف تواطئي الى جانب معسكر أو آخر ، يجب علينا أن نتفاوض بصدق بشأن المكانة التي يجب أن نحتلها . اى مكانة واحدة بالنسبة لكل الكائنات البشرية .

ومن وجهة نظر منهجية ، فان اضافة الطابع الديمقراطي على منظومة الامم المتحدة أو بمعنى آخر ، اصلاح هياكل هذا النظام يعتبر امرا ضروريا حتى يصبح هذا النظام أكثر تكيفا مع ضرورات العصر . علينا ان نقلب وضع هذه القوى الكبرى وان نضع سلطة اتخاذ القرارات في يد أكبر عدد ممكن من الدول . يجب أن نعترف أن الجمعية العامة عليها أن تلعب دورا هاما . يجب علينا ان ننشئ جهازا ديمقراطيا لاتخاذ القرارات ، ويجب ان يضم هذا الجهاز الدول الصغيرة حتى تساهم في اتخاذ القرار بشأن أية مشكلة تؤثر على مستقبل المجتمع الدولي .

ان النظام الاقتصادي الدولي الجديد يفترض أولاً وقبل كل شيء إعادة هيكلة النظام السياسي الدولي الذي دون ان ينقص من سيادة أية دولة سوف يزيد من مكانة الامم المتحدة . ان منظمة الامم المتحدة لا يمكن ان تكون خاضعة لرقابة مجموعة من الدول ، ولكن يجب أن تكون نائبة عن المجتمع الدولي بأكمله .

ان النظام الاقتصادي الجديد هو قيمة من القيم المعنوية أيضا . ان هذا الجهاز يجب أن تجد كل الدول النامية فيه مكانتها الحقيقية ، حيث لا تكون المقاييس الحاسمة متوقفة على المساحة الجغرافية للدول ، ولا على القدرة العسكرية لها او عدد سكانها ولكن على العبقرية الخاصة وعلى أساس ما قدمه كل شعب للبشر من مساهمات من اجل تحقيق السلم .

اننا كدولة افريقية ندرك تماما مدى ما علينا من دين تجاه منظمة الامم المتحدة والدور الذي لعبته هذه المنظمة لصالح دول العالم الثالث ، لذلك فان عباراتنا هذه يجب أن تفهم أساسا على أنها حث على العضي قدما الى الامام وكاسهام متواضع في البحث عن آفاق جديدة . وهكذا ، فرغم ان هذا الحدث يمكن أن يبدو ثانويا بالنسبة للبعض بالقياس الى العديد من المشاكل الكبيرة ، يسعدني ان أشير الى المبادرة التي تمثلت في اللقاء الاخير للمرأة من جميع القارات الذي انعقد في كوينهاغن في تموز/يوليه الماضي .

حقا ان الشعور السائد لدى المراقبين الجادين هو أن هذا المؤتمر الثاني كان أكثر جديّة بدرجة عن المؤتمرات السابقة .

ولكنني أقول انه ليس الأهم هو النتائج الملموسة أو القرارات والتوصيات التي نتجت عن هذا المؤتمر ولكن الأهم هو أن هذه المناقشات قد جرت وأن الحوار قد قام وأنه رغم الخلاف الواسع بين الأفكار والعقليات فإن جزءا كبيرا من البشرية قد استطاع أن يحصل على حق التكلم والمناقشة واستطاع أن يعرض هذه النظرة الجديدة وهذا الجانب الجديد من مشكل أساسي واحد .

وأقول في نهاية الأمر باسم فولتا العليا ان هذا الحدث ليس صغيرا وليس ثانويا ، ذلك لأنه سوف يكون نوعا من عدم ادراك البعد الحقيقي لعصرنا الحالي ، أن يتصور المرء أن اللقاء الذي تم في كوينهاجن لم يتعلق الا بفترة استراحة لم تسفر عن شيء .

ومن الضروري بالنسبة لجميع نساء العالم أن يعبرن عن مشاعرهن الخاصة وأن يذكرننا بأن كل شيء في الحياة لا يمكن أن يكون الحل الوحيد له هو استخدام القوة ، ولكن مالدينا هو مجرد حياة والجزء الضئيل من السعادة التي هي حق لكل فرد .

ان النساء يمكنهن أفضل منا اقناع أولادنا شباب العالم بأن المستقبل ليس محكوما عليه حكما مبرما وأنه ليست هناك سوى آفاق العنف والكوارث وربما كان على النساء أن يذكرننا من حين إلى حين نحن رجال الدولة المدركين ، بأن الحرب ليست وحدها هي الحقيقة بل ان هناك نوعا من حلاوة الحياة .

لقد آن الأوان للحوار والمشاورات ودقت ساعة الاختيار والتضحيات . ان العقد الثالث للأمم المتحدة من أجل التنمية سيكون هو العقد الذي نريده نحن بالنسبة الى حضارتنا التي تتجه نحو هذا الملتقى الهام مع التاريخ والتي نريد لها أن تسير في طريق العظمة وليس في طريق الفناء . وفي هذا السياق يطيب لي أن أئوه بلجنة فيلي براندت المستقلة على العمل الهام الذي عرضته علينا في تقريرها لتأمل فيه وللتأكيد على ضرورة التغيير في العقليات كشرط أساسي لقرار نظام اقتصادي دولي جديد وهذا التقرير قد رفع من مستوى الحوار بين الشمال والجنوب .

ان البشرية تكافح من أجل بقائها على قيد الحياة ومن الضروري بل من الحتمي أن يعاد تحديد الأخلاقيات الدولية . وانني لعلني اقتناع تام بأنه رغم النقائص الحالية فإن الأمم المتحدة سوف تكون هي الوسيلة المثالية لتحقيق ذلك .

ويجب علينا أن نفهم مدى دقة المحافظة على العالم حيث أننا قد ضحينا بالكثير من أجل التغلب على أخطار عديدة .

ويجب علينا أن نعترف بأن المصلحة العليا لمنظمتنا تتطلب أن نزيل من أمامها جميع الأثنيات . كما يجب علينا أن نعمل على أن يسود السلم والأمن ، ليس بالنسبة لفترتنا ومرحلتنا هذه ولكن على وجه الخصوص بالنسبة للأجيال الصاعدة .

وبذلك ، وبذلك فقط نكون قد قمنا بتحمل مسؤولياتنا الدولية التي تكمن في قيادة الملايين تلو الملايين من البشر نحو المزيد من الرفاهية والعدل ونحو المزيد من الأمل والسعادة .

السيد نوبين كو تاش (فييت نام) (الكلمة بالفرنسية) : أود بادئ ذي بدء أن أوجه الى السيد فون فيخمار أحر التهاني على انتخابه الجماعي لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

واسمحوا لي أن أحيي السيد السفير سليم أحمد سليم وهي تحية يستحقها تماما لاسهامات الهامة التي قدمها خلال العام المنصرم في أعمال الأمم المتحدة بصفته رئيسا للدورة الرابعة والثلاثين العادية أولا ثم رئيسا للدورات الثلاث الاستثنائية والطارئة للجمعية العامة بعد ذلك . وأود بصفة خاصة أن أعرب عن خالص شكري للسيد كورت فالد هايم الأمين العام ومساعديه للجهود الكبيرة التي يبذلونها في خدمة السلام والاستقرار والتفاهم في جنوب شرقي آسيا . ويود وفد بلادي أن يرحب بسانت فنسنت وجزر غرينادين بمناسبة انضمامها الى منظمة الأمم المتحدة .

لقد انقضى خمس وثلاثون عاما منذ أن رأت منظمة الأمم المتحدة النور . ولقد دخل العالم خلال هذه المدة في عصر جديد من التنمية وشهد أعظم تغييرات شهدتها التاريخ . ان هناك اكتشافات لم يسبق لها مثيل في مجال العلم والتكنولوجيا ، قد فتحت أمام البشرية أكبر الامكانات للبرقي الى قم جديدة في طريقة التنمية الاقتصادية حتى تتخلص من الفقر والتخلف على الأرض وأن تسمح في نفس الوقت للانسان بأن يدخل في عصر غزو الفضاء وتسخير الطبيعة لسعادة البشرية .

ولكن من ناحية أخرى فان المكاسب الهائلة للعلم والتكنولوجيا قد أدت أيضا الى صنع أكثر الأسلحة تقدما والتي يمكنها أن تدمر جميع المنجزات المادية والثقافية التي جمعتها عبقريّة الانسان منذ آلاف السنين . ففي كل عام يتم تدمير مئات البلايين من الدولارات في سباق للتسلح لاعداد وانتاج وسائل تدمير شامل . ان المخزون من الأسلحة النووية الحالية يتجاوز أربعة أو خمسة أعضاء ما هو لازم للقضاء على الحياة تماما من على كوكبنا . وفي وطيس سباق هذا التسلح ، فقد مرت البشرية بفترات طويلة من الحرب الباردة في الخمسينات والستينات ووجدت نفسها مرات عديدة على حافة الهاوية في مواجهة حرب ابادّة .

ومع ذلك فمن العجيب في هذا العالم المليء بوسائل الدمار التي تهدد حياة الانسان ذاته أن استطاع هذا الانسان أن يحرز انتصارا ، ذلك أن فترة الخمس والثلاثين عاما المنقضية تعتبر أطول فترة سلام واستقرار عرفتتها البشرية خلال القرن العشرين . وللمرة الأولى في التاريخ فإن مبادئ التعايش السلمي وتسوية النزاعات الدولية عن طريق المفاوضات السلمية قد قامت على أسس متينة في المجتمع الانساني وأصبحت مبادئ تسود العلاقات الدولية المعاصرة .

وإذا كانت البشرية قد استطاعت أن تحقق هذه المكاسب الرائعة ، فإن ذلك يرجع في المقام الأول الى الكفاح المنتصر لقوات السلم والديمقراطية ، وقبل كل شيء يرجع الى الجيش الاحمر السوفياتي الذي استطاع القضاء على الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ، ومن خلال ذلك أضعف بشكل كبير أكثر القوات عدوانية ، كما يرجع ذلك أيضا الى ادراك البشرية لخطر حرب جديدة للابادة ، والى تصميم البشرية على تجنب تلك الحرب وتطلعها العميق لصيانة السلام لمئات الملايين من الرجال والنساء . وإذا كان قد تم الدفاع عن السلام بهذه الطريقة الدائمة فإن ذلك يرجع الى تعزيز البلدان الاشتراكية وسياسة السلام التي تتبعها ، وهو نتيجة أيضا لتطور حركات التحرير والاستقلال الوطنية خلال العقود الثلاثة الاخيرة ، تلك الحركات التي استطاعت بعد حروب التحرير أن تؤدي الى انهيار النظام الاستعماري — وهو مصدر الامدادات البشرية والمادية لمشعلي الحروب — واضعاف أكثر القوى عدوانية . ان كفاح الشعوب من أجل السلام والديمقراطية ، قد أسهم أيضا اسهاما هاما في افشال خطط الحرب .

ومع ذلك ، وفي الوقت الحالي ، فإن الأوساط الامبريالية العدوانية تزيد من تواطؤها مع القوى الرجعية الدولية لتدفع الدول الى سباق تسلح جديد ، وحتى تشير من جديد حربا باردة وتعرقل السلام والانفراج الدولي . ان التوسعيين والمهيمنين ، يشيرون المواجهة بين الشعوب ويدفعون بلدان العالم الى فوضى كبيرة ويقولون ان الحرب العالمية الثالثة لا مفر منها . ولذلك ، ينبغي أن تظل البشرية على حذر . ومع ذلك ، فإن امكانية تحاشي الحرب والحفاظ على السلام ، قد أصبحت اليوم أكبر بكثير مما كانت عليه قبل قيام الحرب العالمية الثانية ، وهي أفضل مما كانت عليه في الخمسينات والستينات . لقد مضى الوقت الذي كانت فيه الامبريالية متفوقة في الموارد المالية والتسليح ولاسيما بعد انهزام النظام الامريكي في فييت نام . وقد حانت الفرصة اليوم للحفاظ على السلم والأمن الدولي وتحقيق التعايش السلمي بين البلدان ذات النظم الاجتماعية المختلفة .

والواقع أن اتجاه التطور التاريخي لا رجعة فيه . ان المهمة الأولى لشعوبنا هي أن تكافح محاولات الامبريالية والقوى الرجعية الدولية لعكس مجرى التاريخ .

وفيما يتعلق بالشعب الفيتنامي ، فإنه ملتزم بكل قوة بالاسهام في الكفاح الذي تخوضه البشرية من أجل السلام والأمن الدولي . ونحن نؤيد تماما المبادرات التي اتخذتها البلدان الاشتراكية وبلدان عدم الانحياز من أجل تخفيف التوتر في العالم ومن أجل تخفيض سباق التسلح ، والتوصل الى نزع سلاح عام وكامل والى تعايش سلمي ، ولا سيما تلك المبادرة المطروحة على هذه الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة من السيد اندرى غروميكو ، وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمعونة " بعض التدابير العاجلة الرامية الى تقليل خطر الحرب " . اننا نعتبر أن أى نزاع دولي يجب أن يسوى سلميا عن طريق المفاوضات القائمة على مبادئ المساواة والمصلحة المتبادلة . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنها أن تحول وضع السلام ، الذي حققته شعوب العالم خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية ، الى سلام متين ودائم . وخلال السنوات الخمس والثلاثين الماضية وبينما كانت شعوب العالم تعيش أطول فترة سلام ، فإن شعب فييت نام وحده الذي كافح مع قوات الحلفاء ضد الفاشية خلال الحرب العالمية الثانية ، كان هو الوحيد الذي لم يعرف يوم سلام واحد .

ان قوى الاستعماريين والامبرياليين في ودهما الطائش لسحق ارادة الاستقلال والحرية لشعبنا ، قد تتابعت لتفرض على الشعب الفيتنامي وعلى الشعوب الأخرى في شبه جزيرة الهند الصينية أطول الحروب الاستعمارية وأكثرها ضراوة في التاريخ . ومنذ عام ١٩٧٥ ، قام القادة الرجعيون لجارتنا في الشمال بالتواطؤ مع الامبريالية ، بتنفيذ سياسة عدوان كامل ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية . لقد شنوا ضدها حربا عدوانية وتدخلوا بطريقة سافرة في الشؤون الداخلية لشعوب شبه جزيرة الهند الصينية ، وهم يهددون في الوقت الحالي بشن حرب جديدة ضد شعبنا .

ان العالم أجمع يعرف أنه كان هناك وقت كانت الامبريالية تتهم فيه فييت نام بأنها أداة توسع للصين وللاتحاد السوفياتي ، وقد اخترعت حادث خليج " تونكين " لتبرير حربها الاجرامية ضد شعب فييت نام . وينفس الطريقة وحتى تخفي سياسة التوسع والعدوان التي تتبعها ، فان سلطات البلد الآسيوي الوحيد الذي يمتلك أسلحة نووية تدعي اليوم بأنها تحارب فييت نام لانها أداة توسع للاتحاد السوفياتي في جنوب شرقي آسيا .

والواقع أنه خلال الخمس والثلاثين سنة الماضية، كان جنوب شرقي آسيا من أكثر المناطق اضطرابا في العالم، وكانت هي المنطقة الوحيدة التي لم تتوقف فيها قعقة السلاح على الإطلاق. والحقيقة انه في نهاية الحرب العالمية الثانية، أصبح العديد من بلدان جنوب شرقي آسيا ضحايا للحروب الاستعمارية. وبعد ذلك جاءت حرب العدوان الدموية التي شنها الامبرياليون الامريكيون ضد فييت نام ولاو وكمبوتشيا. وخلال الخمس والثلاثين سنة الماضية أيضا، قام قادة أكثر البلدان سكانا في العالم باستخدام المهاجرين اليه والتجمعات المحلية المتمردة الى جانب ثوريين متطرفين مزعومين، بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلدان جنوب شرقي آسيا، مما أدى الى نشوب حروب أهلية، والى قيام حركات تمرد طويلة تهدد الحياة السلمية لشعوب تلك المنطقة. ومن ناحية أخرى، فانهم لم يتوقفوا عن التقدم بمطالبات اقليمية ضد جميع البلدان المجاورة تقريبا، سواء في البر او في البحر. فبالنسبة لبحر الصين، الذي يحاولون تحويله الى بحيرة صينية، قاموا باحتلال أرخبيل "هوانغ سا" بالقوة في عام ١٩٧٤. كما أنهم يطالبون بفرض سيادتهم على أرخبيل "تروانغ سا" الفيتنامي، وهم يرسمون حدودهم البحرية الجنوبية لتشمل الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لكل من فييت نام وماليزيا واندونيسيا والفلبين.

وبعد فشل الولايات المتحدة في فييت نام، فان المهيمين في الشمال شنوا حربا دموية ضد فييت نام، على حدودها الشمالية من ناحية وعلى حدودها الجنوبية الغربية عن طريق "بول بوت" من ناحية أخرى. وقد أرادوا أن يحاصروا فييت نام محاصرة عدوانية الى جانب تهديد استقلال وأمن "لاو". ولكن انتفاضة شعب كمبوتشيا الى جانب الهجوم الفيتنامي المضاد للدفاع عن النفس، أدت الى قلب نظام الابداء لبول بوت/يانغ ساري، وبذلك وجهت ضربة قوية الى مؤامرة المهيمين.

ولكنهم لم يقبلوا هذا الفشل، فقاموا بأنشطة للتخويف بالحرب والتخريب، تهدد بشكل خطير أمن وسلامة أراضي فييت نام ولاو وكمبوتشيا. وفي نفس الوقت، وعن طريق مؤامرات خائنة، فانهم يضغطون على بلدان أخرى لدفعها الى فرض حصار اقتصادي، ويشنون حملة تشهير على المستوى الدولي ضد بلدان الهند الصينية الثلاثة، التي يأملون في فزوها. واستغلالا منهم لكون جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلدا قليل السكان وغير ساحلي فانهم يستخدمون وسائل

قهر وتخويف ويقومون بأنشطة تخريبية ويحرضون القوى الرجعية لبلد يقع غربي جمهورية لاو لاشارة النزاعات على الحدود ، لاستخدام ذلك كذريعة لفرض الحصار على خطوط الامدادات وفرض الحصار الاقتصادي بهدف خنق جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبث الشقاق بين ذلك البلد وبلدان الهند الصينية الأخرى .

وقد رفضوا بصفة مستمرة جميع المقترحات الفيتنامية الرامية الى وضع حد للعداء والى اعادة السلم على الحدود الصينية الفيتنامية ، ولفتح الطريق أمام تطبيع العلاقات بين البلدين . وقد رفضوا مرتين مقترح فييت نام لهدء الجولة الثالثة من المحادثات بين فييت نام والصين التي كانت قد التزمت ببداها خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٠ . وما زالوا يكررون التهديد بأن يعطوا فييت نام درسا ثانيا . وهذا يعتبر تحديا سافرا ضد الدول المستقلة ذات السيادة في العالم . كما انه دليل على هيمنة دولة كبيرة تود ان تفرض روسيا على البلدان الاخرى ، على غرار الولايات المتحدة ، فانها قد قامت بدور رجل الشرطة الدولي الذي يعتبر أى جزء من العالم منطقة مصالح أمن خاصة به .

ومن الواضح تماما انه خلال ال ٣٥ عاما الماضية ، فان شعوب الهند الصينية الثلاثة قد قامت بتضحيات هائلة في كفاحها من أجل الاستقلال ضد العدوان الاموى من قبل الاستعماريين والامبرياليين والتوسعيين . ومع ذلك فان المعتدين طالما استخدموا شعارات " الكفاح ضد العدوان " و " الدفاع عن الحق في تقرير المصير " و " حقوق الانسان " ، لا خفاء أعمالهم الاجرامية وليعارضوا شعوب الهند الصينية الثلاثة ، واليوم ، وبينما يتباهون بأنهم يدافعون عن حقوق الانسان في العالم ، فانهم قد قاموا بالدفاع عن عصابة بول بوت ، التي قامت بأكبر انتهاكات سافرة ضد حقوق الانسان في هذا القرن ، ضد شعوب كمبوتشيا وبلدان الهند الصينية الاخرى ، كما أيدوا النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، والفاشيين في شيلي والمعتدين الاسرائيليين .

وهكذا اذا ما رجعنا الى الوراء ونظرنا الى الوضع في جنوب شرق آسيا خلال ال ٣٥ عاما الماضية ، فان ذلك يدل بوضوح ان تهديد السلم والامن انما هو ناجم مباشرة من سياسة العدوان والتدخل من قبل القوى الامبريالية لبلد يعتبر نفسه مركزا للعالم . اما بالنسبة لشعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا فانها قد اصبحت ضحايا مثلها مثل شعوب جنوب شرق آسيا الاخرى . وعن طريق نضال مستمر ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والتوسع ، فان شعوب فييت نام ولاو وكمبوتشيا قد دافعت بنجاح عن استقلالها الوطني ، وفي الوقت نفسه ساهمت في قضية السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا وفي العالم كافة .

ان القوى الرجعية الدولية قد نكبت بفشل بعد فشل في مناوراتها لاعادة نظام الابادة الجماعية لبول بوت في كمبوتشيا ، ومع ذلك فانها ما زالت تتوهم انه يمكنها ان تقلب مجرى التاريخ . وتؤكد تواطؤها مع الالمبريالية ، باستخدام عناصر عدوانية في بلد مجاور قريب لكمبوتشيا ، وقد حاولت احداث دمار في هذا البلد كما شنت هجمات ضد شعب كمبوتشيا ، مما يخلق وضعا متفجرا للغاية على الحدود بين تايلند وكمبوتشيا .

وفي محاولة لتحويل الرأي العالمي عن محاولاتها الاجرامية ، فقد شنت حملة جديدة ضد فييت نام . ان فييت نام ولا وكمبوتشيا كانوا دائما موضع لسياسات العدوان والسيطرة من قبل القوى الالمبريالية والتوسعية في الشمال . وفي تنفيذهم لخططهم العدوانية ، فانهم قد اعتبروا ان شعوب الهند الصينية الثلاثة هي مجال المعركة الوحيد . وفي الوقت ذاته ، حاولوا بث التنافر فيما بين البلدان الثلاثة . كما حاولوا اثاره الكراهية فيما بين شعوب العالم وتحريض بعضهم ضد البعض . ومع ذلك ، فمن اجل الدفاع عن استقلالهم وحريتهم ، فان شعوب فييت نام ولا وكمبوتشيا قد اتحدوا دائما واتحادا وثيقا في كفاحهم ضد العدوان المشترك . وهذا التضامن في الكفاح يتسم بمغزى حيوى للمصالح القومية لكل شعب من الشعوب . وبهذه الروح فان القوات المسلحة الفيتنامية قد حاربت ثلاث مرات جنبا الى جنب مع شعوب لا وكمبوتشيا للدفاع عن استقلال كل بلد من هذه البلدان ، وفي النضال ضد الاستعمار والالمبريالية ، وهم الان متحدون معا في نضالهم ضد المهيمين في الشمال وكل شخص يعرف انه في مناسبتين ، في نهاية نضالهم ضد المستعمرين الفرنسيين ، وضد الالمبرياليين الامريكيين ، فان الجيش الفيتنامي قد انسحب ، محترما تماما الحقوق القومية للا وكمبوتشيا ، وفي الوقت الحالي فان وجود القوات المسلحة الفيتنامية في لا وكمبوتشيا انما يقع في اطار معاهدة سلم وصداقة وتعاون وقعت بين فييت نام ولا و ، من ناحية ، وبين فييت نام وكمبوتشيا ، من ناحية اخرى .

ويجب علينا مشتركين ان ندافع عن استقلال وسيادة ووحدة وسلامة اراضي كل بلد ، وكذلك الحياة والعمل السلمي لشعب كل بلد وان وجود هذه القوات لا يهدد احدا . وخلال ال٣٥ عاما الماضية ، في كفاحها المشترك مع شعبي لا وكمبوتشيا ، فان القوات المسلحة الفيتنامية لم تخرج ابدا عن اراضي هذه البلدان الثلاثة .

ومن دواعي السخرية بصفة خاصة ، ان اولئك الذين يسوقون اكبر حملات ضد وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا هم انفسهم الذين غزوا فييت نام ولا وكمبوتشيا وقاموا بأعمال اجرامية رهيبة ضد هذه الشعوب الثلاثة . وان التاريخ يسجل الحقيقة بأن الصين سيطرت على فييت نام لأكثر من الف عام ، من القرن الاول الى القرن العاشر، كما انهم غزوا فييت نام عشر مرات منذ القرن العاشر . وفي حربها العدوانية ضد فييت نام ، فان الولايات المتحدة قد بعثت أكثر من ٢٥ مليون من الجنود وقذفت بأكثر من ١٥ مليون طن من القنابل على شعوب فييت نام ولا وكمبوتشيا . ولا يزال يسجل التاريخ الحقيقة بأن لا وكمبوتشيا كانتا دائما ضحية العدوان من جانب تايلند . وبصفة خاصة في خلال الاربعين عاما الماضية ، فان تايلند قامت بغزو كمبوتشيا ولا ومرتين .

وان اولئك الذين يسوقون اكبر حملات بالنسبة لوجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا هم أنفسهم الذين أيدوا عدوان الولايات المتحدة على شعوب فييت نام ولا وكمبوتشيا ولم يقولوا كلمة واحدة عن الاعتداء الاسرائيلي ضد البلدان العربية .

ان الولايات المتحدة تلفق الحجة المزعومة باستخدام " الكيماويات السامة " في أفغانستان وكمبوتشيا ولا . ومع ذلك ، فان الولايات المتحدة هي التي قذفت بأكثر من مئات الآلاف من أطنان الكيماويات السامة - بمعدل ستة أرتال على الفرد الواحد في جنوب فييت نام - مما أشاع الموت والدمار في شعبنا . وكان لها آثار لا يمكن تفاديها حتى الان على القوات المسلحة الامريكية . ان هذه الحقائق التاريخية تثبت ان فييت نام وبلدان الهند الصينية لم تعتد قط على اى بلد بل على العكس فانهم كانوا دائما ضحايا العدوان الاجنبي . ان تايلند نفسها قد اعترفت علنا ان امنها ليس في خطر ، وهي ترفض التوقيع على معاهدة عدم اعتداء بين فييت نام وتايلند ، وكذلك ترفض انشاء منطقة منزوعة السلاح بين كمبوتشيا وتايلند .

ان حقيقة القوات الرجعية الدولية وضجيج الامبريالية حول التهديد المدعى لفيت نام ضد تايلند ، وخلق التوتر على حدود كمبوتشيا/تايلند ما هو الا خطة لاخفاء عدوان التوسعيين الشماليين ضد شعوب الهند الصينية في شكل مجابهة بين بلدان الهند الصينية وبين بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . ان تحريض شعوب بلدان مختلفة على غيرها ، ودفعهم لمحاربة بعضهم البعض ، وتحريض جماعات متطرفة لاثارة الاضطرابات ، هي الخطط التي يستعملها الرجعيون

الدوليون عادة لتحقيق الاستراتيجية الرجعية الشاملة حتى يمكنهم ان يكتسبوا لأنفسهم سلما عظيما " على حساب " الفوضى العنيفة " في العالم أجمع ومن ثم يستطيعون فرض هيمنتهم على العالم . ان هذه الاستراتيجية الرجعية للتوسعيين تتعارض تماما مع مصالح الشعب الصيني ، وهو امة قد عانت كثيرا من الاضطهاد والاستغلال من قبل قاداته ومن قبل المعتدين الخارجيين ، وهو شعب لسه حضارة قديمة وتقليد عظيم في الكفاح ، ويتطلع الى العيش في سلم وتفاهم مع شعوب العالم . ومهما كانت الظروف ، فان الشعب الفييتنامي سوف يفعل كل ما في وسعه للحفاظ على الصداقة التقليدية بين الشعب الفييتنامي والشعب الصيني .

ان العمل الاساسي في الوقت الحالي لاعادة السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا هو وضع حد لسياسة العدوان والتدخل والتهديد بالحرب من قبل التوسعيين المتواطينين مع الامبريالية الامريكية ضد الاستقلال القومي والسيادة وسلامة اراضي بلدان جنوب شرق آسيا .

ان مفتاح الحل لما يسمى بمشكلة كمبوتشيا يكمن في وضع حد لسياسة الاعتداء التي يمارسها المعتدون الدوليون ضد كمبوتشيا ولاوس وفييت نام . ان وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا انما هو من أجل مواجهة التهديد بالتوسع ، وجاءت بناء على طلب المجلس الشعبي الثوري في كمبوتشيا . وسيتم انسحاب القوات المسلحة الفيتنامية من كمبوتشيا بمجرد انتهاء هذا التهديد ، وبناء على طلب المجلس الشعبي الثوري في كمبوتشيا .

ان العالم أجمع قد رأى الوجه الحقيقي لما قامت به عصابة بول بوت ، التي لا تعدو وأن تكون عصابة من المجرمين لا تملك موطناً قدم في كمبوتشيا ، ولكن مؤيديهم حاولوا أن يثيروا النجيج بسبب وجود القوات الفيتنامية في كمبوتشيا ، ويستخدمون ذلك كذريعة للابقاء على مقعدها في الأمم المتحدة ، حتى يمكنهم أن يواصلوا استخدام عصابة بول بوت كأداة ضد شعب كمبوتشيا ، ولكي يد مروا السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا .

والآن ، فان كل انسان يستطيع أن يعرف أن عصابة بول بوت هي عصابة اجرامية للقتل الجماعي ابادت ثلاثة ملايين من الكمبوتشيين . وان الرأي العام الآن أدرك أن الاطاحة بطغمة بول بوت قد أتاحت لشعب كمبوتشيا فرصة لاستعادة حياته من تحت الرماد . والآن وقد عادت الحياة الى أرض كمبوتشيا بعد كابوس الابادة الجماعية ، لا يمكن لأى منطلق أن يبرر أى تصرف باضفاء صفة من القانونية على اعمال الابادة الجماعية التي ارتكبتها عصابة بول بوت ضد بعث شعب كمبوتشيا من جديد .

ولا يمكن انكار الحقيقة الواضحة بالتذرع بأى ذريعة ، ان المجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا هو الممثل الاصيل والحقيقي الوحيد لشعب كمبوتشيا لانه يجسد تطلعات شعب كمبوتشيا نحو القضاء على نظام الابادة الجماعية بحيث يتمكن هذا الشعب من العودة الى الحياة ، وينبغي اعادة مقعد كمبوتشيا في هذا المحفل الى المجلس الثوري الشعبي لكمبوتشيا .

وشمة اختلافات في الرأي بين رابطة بلدان جنوب شرق آسيا وبلدان الهند الصينية حول قضية كمبوتشيا . ان وجهات نظر رابطة بلدان جنوب شرق آسيا لا ينبغي ان تفرغ على بلدان الهند الصينية ، وليس لهذه البلدان أية نية في فرض وجهات نظرها على بلدان حلف جنوب شرقي آسيا . ونحن نأسف لأن اقتراحات رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا المقدمة الى هذه الدورة للجمعية العامة تدل على انها لم تغلغ عن نيتها في التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا وغيرها من بلدان الهند الصينية أو أن تطأ بالاقدام صراحة سيادة تلك البلدان الاخيرة .

وهذه الاقتراحات لا تسوى المسألة الاساسية الرامية الى القضاء على التهديد الصيني لاستقلال بلدان الهند الصينية الثلاث ، وسيادتها وسلامتها الاقليمية وكذلك السلم والأمن في جنوب شرق آسيا . ان دول رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا والهند الصينية عليها أن تضع جانبا بصفة مؤقتة كافة الخلافات لتبني معا جنوب شرق آسيا كمنطقة سلم واستقرار وتعاون ، وهذا في الصالح المشترك لجميع بلدان جنوب شرق آسيا ، ونحن نتمسك بانه اذا ما استمرت رابطة بلدان جنوب شرق آسيا في فرض وجهات نظرها فيما يتعلق بقضية كمبوتشيا على بلدان الهند الصينية كما فعلت ، فان ذلك لن يساعد على حل الوضع المتفاجم في جنوب شرق آسيا . ان دول الهند الصينية تحترم أمن رابطة بلدان جنوب شرق آسيا ، وتتوقع ان ترد تلك البلدان بالمثل . ان دول جنوب شرق آسيا وأولها دول الهند الصينية ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا يجب ان تتضافر جهودها في بناء علاقة جديدة على اساس التفاهم المتبادل واحترام كل منها لمصالح البلد الآخر والتعايش السلمي الهادف الى جعل جنوب شرق اسيا منطقة سلم واستقرار مما يساهم في الدفاع عن السلم والاستقرار في العالم بأسره .

ونحن ان تدفعنا هذه الحقيقة نهيب برابطة بلدان جنوب شرقي آسيا أن تستجيب بصورة ايجابية للاقتراحات الواردة في "اعلان فينتيان" الصادر في ١٨ حزيران / يونيه ١٩٨٠ عن مؤتمر وزراء خارجية فييت نام ولا وكمبوتشيا . وعليهم أولا وقبل كل شيء أن يستجيبوا بصورة ايجابية لاقتراحات جمهورية كمبوتشيا الشعبية بشأن انشاء منطقة منزوعة السلاح بين كمبوتشيا وتايلند . اننا على استعداد للدخول فورا في مناقشات مع رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا بشأن انشاء منطقة سلم واستقرار في جنوب شرق آسيا على اساس اعلان كوالا لامبور ، ومبدأ كوانتان واعلان فينتيان .

كما أننا أيضا على استعداد لمناقشة القضايا مع البلدان المعنية وتسوية النزاعات في بحر الصين الجنوبي ، توطئة لجعل هذه المنطقة منطقة سلم وتعاون بين تلك البلدان على أساس من الاحترام المتبادل لحقوقها على مياهها الإقليمية والجروف القارية والمناطق الاقتصادية الخاصة ، وأيضا المياه الدولية والطرق الجوية .

ونود أن نخطر الجمعية العامة انه بفضل المساعي الحميدة للأمين العام السيد كورت فالدهايم ينتظر عقد اجتماع بين وزيرى خارجية فييت نام وتايلند في قصر الأمم المتحدة ، ونأمل أن هذا الاجتماع يتيح فرصا طيبة لاعادة السلم والاستقرار في جنوب شرق آسيا . وفي الوقت ذاته لقد اخطرنا الأمين العام للأمم المتحدة بالنقاط التالية التي تم الاتفاق عليها بين جمهورية فييت نام الاشتراكية وبين جمهورية كمبوتشيا الشعبية : ان وجود القوات المسلحة الفيتنامية في كمبوتشيا يستهدف مناهضة التهديد الصيني ضد كمبوتشيا وفييت نام ، وهو قائم على طلب المجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا . وعندما يزول هذا التهديد وطلب من المجلس الشعبي الثورى ، فان القوات المسلحة الفيتنامية سوف تسحب من كمبوتشيا . ان التوتر على طول حدود كمبوتشيا وتايلند هو تهديد للسلم في تلك المنطقة . ان انشاء منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين كمبوتشيا وتايلند من الجانبين هي أفضل سبيل لضمان السلم والامن والاستقرار في مناطق الحدود لكمبوتشيا وتايلند . ويفضل المساعي الحميدة للامين العام ، ستتفاوض كمبوتشيا وتايلند من أجل حل الوضع المتفجر القائم على حدود البلدين وذلك على أساس احترام مصالح الجانبين . وعلى أساس الحالة السلمية والأمنية والاستقرارية على طول حدود كمبوتشيا وتايلند ، فان حكومة جمهورية فييت نام الشعبية والمجلس الشعبي الثورى لكمبوتشيا سيناقشان موضوع سحب فييت نام لعدد من قواته العسكرية من كمبوتشيا . ان يقظة الأمم المتحدة والمتابعة والمقاهرة يشكل مع النمو العظيم لقوى السلام على مدى ال ٣٥ عاما الماضية حدثا تاريخيا قلب نظام العالم الذى ترغب الامبريالية فرضه على البشرية رأسا على عقب . ان الشعوب قد نهضت لاستعادة حقها في ان تكون المسيطرة على مصيرها . بعد أن قررت ألا تعيش بعد ذلك تحت نير الفقر والتخلف والامبريالية والاستغلال . ان النظام الاستعماري الذى أثر بشقله تأثيرا عميقا على البشرية على مدى ٣٠٠ سنة قد انهار خلال العقود الثلاثة الاخيرة . ان مولد

مجموعة من الدول الجديدة ومشاركتها الايجابية النشطة المتزايدة في الحياة السياسية الدولية ، خلق ظروفًا للظهور التدريجي لنمط جديد من العلاقات الدولية بين دول مستقلة ومتساوية وذات سيادة .

ان شعب فييت نام ، وقد خاض تاريخًا طويلًا من النضال ضد أعداء أشد بأسًا ، في سبيل الدفاع عن الاستقلال القومي ، قد عقد العزم على الانضمام الى شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في نضالها من أجل السلم والاستقلال الوطني والديمقراطية والرفاهية والتقدم الاجتماعي .

في الوقت الحاضر ، ونظرا للسياسة الامريكية في اللعب " بورقة الصين " ، فان الوضع الحالي في آسيا ، أخذ في التوتر أكثر فأكثر ، والامن والسلم هناك قد أصبحا مهددين تهديدا خطيرا .

اننا نقدر تقديرا كبيرا مبادرات الاتحاد السوفياتي ، واقتراحات الهند البناءة النابعة من سياستها الخارجية المكرسة للسلم وعدم الانحياز ، وأيضا الجهود التي تبذلها البلدان الاخرى بالنسبة لدعم السلم والامن في آسيا . اننا نؤيد التطلعات المشروعة للبلدان المجاورة للمحيط الهندي ، والتي ترغب في أن تحول هذا المحيط الي منطقة سلم ، والتي تطلب أن تضع الولايات المتحدة الامرسكية حدا لانشطتها العسكرية هناك ، وأن توقف توسيع القواعد العسكرية الموجودة هناك ، ولا سيما قاعدة ديفوغارسيا ، وأن تمتنع عن اقامة قواعد جديدة في تلك المنطقة . وفي هذا الصدد ، نود أن نؤيد مبادرة جمهورية مدغشقر الديمقراطية في السعى لعقد مؤتمر قمة للبلدان المعنية بمسألة السلم في منطقة المحيط الهندي . ان فييت نام مستعدة للمشاركة في مثل هذا المؤتمر . وفي الوقت ذاته ، ترحب بعقد مؤتمر بشأن المحيط الهندي في كولومبو في عام ١٩٨١ . ونطالب بأن تتنازل الولايات المتحدة عن محاولاتها لضم الجزر الصغيرة في ميكرونيزيا ، وأن تسحب قواتها من جنوب كوريا ، وأن تضع حدا لتواطؤها مع التوسعيين من أجل أن تطيل تقسيم كوريا ، وأن تتنازل عن سياستها في العدوان والتدخل والانقلاب ضد شعوب أفغانستان وايران وبلدان شبه القارة الهندية .

ان الشعب الفيتنامي قد قرر أن يدعم ويمرر تضامنه مع شعب وحكومة أفغانستان في نضالهما للحفاظ على مكاسب ثورتها واستقلالهما وسيادتهما الوطنية . كما نقدر كل التقدير المساعدة الواسعة التي يقدمها الاتحاد السوفياتي للشعب الافغاني وحكومته لمساعدتهما على مقاومة محاولات الاعتداء وأعمال التدخل والانقلاب من جانب القوى الامبريالية الدولية وقوى الرجعية . ان دوائر الامبريالية الامريكية والرجعية الدولية ، التي تعمل في اتفاق وثيق فيما بينها تشارك في التواطؤ مع سياسة العدوان التي تنتهجها الصهيونية الاسرائيلية ضد استقلال الشعوب العربية ، وسيادتها ، وسلامة أراضيها ، مما يزيد من الوضع المتفجر في الشرق الاوسط . ان شعب فييت نام يؤيد كل التأييد نضال الشعب الفلسطيني - الذي تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية

ممثله الاصيل الوحيد - من أجل استعادة حقوقه الوطنية الأساسية ، بما في ذلك حق انشاء
 دولته المستقلة ذات السيادة ، ولدحض محاولات الامبريالية الامريكية لفرض معاهدة سلم
 مفصلة بين مصر واسرائيل . اننا نؤيد نضال الشعوب العربية لاستعادة جميع الاراضى التي
 احتلها المعتدون الاسرائيليون بدون وجه حق ، ونطالب بأن ترجع اسرائيل عن محاولتها لاحتلال
 مدينة القدس كلها الى الأبد ، فهى أرض الشعوب العربية المقدسة والتي لا يمكن الاعتداء عليها .
 في الثلاثين عاما الماضية حدثت في القارة الافريقية أعظم التغييرات في تاريخها . فلقد
 تغيرت خريطة هذه القارة تغيرا تاما . ولقد تخلصت الشعوب الافريقية من نير الاستعباد ، وهى
 الان - مع اخوتها وأخواتها في آسيا وأمريكا اللاتينية - آخذة في بناء حياة جديدة . ان الشعب
 الفيتنامي يرحب بحرارة بالانجاز الذى تم أخيرا بالنسبة لشعوب أفريقيا ألا وهو استقلال الجمهورية
 الديمقراطية لزيمبابوى ، وانضمام هذا البلد الى الامم المتحدة . وفي نفس الوقت فاننا نساند
 بقوة نضال شعوب ناميبيا وافريقيا الجنوبية تحت القيادة القديرة للمنظمة الشعبية لجنوب غربي
 أفريقيا (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي ، على التوالي ، ضد السيطرة البربرية التي يفرضها
 الاستعمار وضد سياسة الفصل العنصرى التي تمارسها جنوب افريقيا العنصرية ، ومن أجل حقوق
 تلك الشعوب في تقرير المصير الحقيقي وفي الاستقلال .

ان انتصارات شعب زيمبابوى وغيره من شعوب بلدان الجنوب الافريقي الاخرى لا يمكن
 أن تفصل عن مساندة بلدان خط المواجهة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، وشعوب العالم . اننا
 نساند بقوة شعبى انغولا وموزامبيق الشقيقين في نضالهما للحفاظ على استقلالهما وسيادتهما
 وسلامة أراضيهما ضد مناورات الاستعماريين في افريقيا الجنوبية ، وأعمالهم العدوانية . ان النضال
 الذى شنه شعب وحكومة الجمهورية الصحراوية العربية الديمقراطية بقيادة جبهة " البوليزاريين " و
 من أجل تحقيق الحقوق الوطنية الاساسية سوف يحظى دائما بالعطف الشديد والمساندة القوية
 من قبل الشعب الفيتنامي .

وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم ، فان سياسة العدوان والتدخل والتهديد
 باستخدام القوة من قبل الامبرياليين وتواطئهم مع الرجعية الدولية تشكل أخطر تهديد للاستقلال
 الوطني والسلم والاستقرار في أمريكا الوسطى وفي منطقة الكاريبي .

ان الشعب الفيتنامي يساند بقوة شعب كوبا الشقيق في نضاله ضد السياسة المعادية والحصار الاقتصادي والتهديد العسكري من قبل الامبريالية الامريكية والرجعية الدولية . اننا ندطالب بأن تعيد الولايات المتحدة لكوبا قاعدة "غوانتاناما" البحرية التي احتلتها دون وجه حق . اننا لسعداء بالتقدم الهام الذي أحرزته الشعوب والحكومات في نيكاراغوا وغرينادا في تدعيم استقلالها الوطني واعادة بنائها . وبالمثل ، فاننا نساند بقوة نضال شعب بنما من أجل ممارسة سيادته الكاملة على منطقة القناة ، وأيضا نضال شعب جامايكا ضد المحاولات الامبريالية والانقلابات والتدخل ، كذلك نضال شعب شيلي ضد عصابة "بيتوش" الفاشية ، ونضال شعبي "بورتوريكو" و "ليز" ضد السيطرة الامبريالية ومن أجل حقهما في تقرير المصير والاستقلال . وبصفة خاصة ، يود الشعب الفيتنامي أن يعبر عن تضامنه مع نضال الجبهة الثورية الديمقراطية لشعب السلفادور ضد النظام الفاشي للعصابة العسكرية الحاكمة وضد تهديد التدخل الامبريالي ، ومن أجل حق هذا الشعب في أن يعيش في حرية واستقلال وفي أن يقرر مصيره بنفسه .

ان استقلال شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، لن يعزز اذا لم تستعد تلك الشعوب - بعد أن تتخلص من نير الاستعمار - حقها في أن تكون سيادة مواردنا الطبيعية ، ومما يؤسف له أنه نظرا للسياسة المحدودة للبلدان الامبريالية ، لم تأت المفاوضات الخاصة بالمسائل الاقتصادية العالمية بنتائج ملموسة حتى الآن . ان الشعب الفيتنامي لمصمم على أن يقدم مساهمته لنضال شعوب البلدان النامية التي تقاتل من أجل القضاء على جميع أشكال الاستعمار والاستعمار الجديد ، والاستغلال ، ولتحقيق السيادة على مواردنا الطبيعية ، والقضاء على جميع أشكال التفرقة وعدم المساواة ، وذلك دعما لنوع جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية التي يسودها العدل والانصاف .

في هذا العام الخامس والثلاثين في الاحتفال باقامة الامم المتحدة ، وفي العيد العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يسرنا أن نلاحظ انه بالرغم من جميع المناورات التي تهدف الى عكس مسيرة التاريخ فان قوى السلام والاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي ، والاشتراكية تواصل نموها ، فحركة عدم الانحياز التي تشمل غالبية البلدان

النامية ، هى الان فى أوج تقدمها ، وأصبحت قوة لاغنى عنها ، وعامل هام الآن أكثر من أى وقت مضى فى النضال التى تشارك فيه شعوب العالم من أجل السلم والأمن والتعاون الدولى . ان صوت هذه الحركة ودورها فى الميدان الدولى ينمو دون عرقلة . لكن ، لاتزال أمامنا صعوبات وعقبات كثيرة . ومع ذلك ، فائنا ندخل بثقة الى الثمانينات . ولن يدخر الشعب الفيتنامي جهدا ليقدم اسهامه من أجل القضية المشتركة لشعوب العالم .

السيد دوست (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية): سيدي الرئيس ، اسمحو لي نيابة عن وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية أن أهني السيد فون فيخمار على انتخابه لذلك المنصب السامي - لرئاسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ويحدوني الأمل أنه تحت رئاسته فان الدورة الراهنة للجمعية العامة سوف تسهم اسهاما ملحوظا في مسار تعزيز السلم والأمن الدوليين . ونود أن نؤكد له أن وفد أفغانستان سوف يتعاون تمام التعاون معه ويساعده بكل ما يملك من أجل القيام بواجباته .

ونود أن نعرب أيضا عن تقديرنا لسلفه الموقر ذلك السياسي والدبلوماسي المرموق السيد سليم أحمد سليم لتلك القيادة الماهرة لمداولات الدورات التي عقدت في العام الماضي . نود أيضا أن نزجي تحية للأمين العام السيد كورت فالدهايم على جهوده الدؤوبه لجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة في الحفاظ على السلم والأمن .

واسمحو لي في بداية بياني أن أهني تهنئة حارة وفدى جمهوريةتي زمبابوى وسانت فنسنت وغرينادين على انضمام هاتين الدولتين اللتين برزتا أخيرا الى الوجود ، الى الامم المتحدة . ان حصولهم على الاستقلال خطوة أخرى نحو القضاء الكامل والنهائي على نظام الاستعمار المقيت . ان هذه الدورة للجمعية العامة تبدأ مداولاتها في وقت نجد فيه الموقف الدولي ليس كما كنا نتمنى . ان بعض الدوائر تحاول في استماتة أن تعكس مسار التطورات العالمية وأن تخنق تلك الاتجاهات الصحية في الحياة الدولية التي أصبح يطلق عليها الانفراج أو تخفيف التوتر الدولي ، وأن تعود بالعالم الى تلك الأوقات البغيضة من الحرب الباردة .

ان الموقف الدولي الراهن يتسم بنضال حاد بين القوى التي تدافع عن السلام والاحترام الصارم لحقوق الشعوب وتخفيف التوتر الدولي وتلك القوى التي تنشر وتمارس العنف والقمع والحرب والعدوان .

ان الاتجاهات الخطيرة في السياسات العالمية ملموسة تماما واننا لم نوقف فان العالم سوف ينجر نحو حافة الحرب . ان المصدر الرئيسي للخطر الذي يهدد السلم العالمي هو السياسة الطائشة غير المسؤولة للامبريالية الأمريكية ودعاة الهيمنة في بكين . ان الولايات المتحدة في محاولتها للتفوق العسكري على البلدان الاشتراكية ، فانها تزيد من سباق التسلح ، وتمارس

الضغط على حلفائها من أجل أن تنهج نفس المنهج وتحاول أن تتجنب تسوية المشاكل القائمة والنزاعات بالوسائل السلمية والمفاوضات .

ومما يثير الانزعاج بصفة خاصة بعض الاتجاهات الأخيرة في سياسة الولايات المتحدة ، وبالتحديد مفهوم الحرب النووية المحدودة التي تصنعها وزارة الدفاع والتي يطلق عليها "الاتجاه ٩٥" لرئيس الولايات المتحدة . ان هذا المفهوم يهدف الى طمس الحدود بين النزاع التقليدي والنووي وقد يؤدي الى أوهام قاتلة .

ان أفغانستان دولة آسيوية ومن ثم فانها تتابع باهتمام تطورات الأحداث في قارة آسيا العظيمة . فمن ناحية فان الخاصة المميزة للحياة السياسية في آسيا هي تعزيز ارادة وتصميم شعوب القارة من أجل السلم والتعاون السلمي ومن أجل التقدم الاجتماعي ودعم السيادة القومية . ومن ناحية أخرى يستطيع المرء أن يرى النشاط الخطير الذي تقوم به القوات التي تعادى مسار حرية الشعوب الآسيوية . ان الامبرياليين ودعاة الهيمنة الصينية يزيدون بدرجة خطيرة من تفاقم وتعقيد الموقف في آسيا .

ان السلم والأمن في آسيا مهددان بسبب العدوان الاسرائيلي المستمر ضد الشعوب العربية تحت ستار اتفاقات منفصلة تؤيدها الامبريالية الأمريكية والاستمرار في حرمان الفلسطينيين العرب من حقوقهم الوطنية بما في ذلك حقوقهم في العودة الى ديارهم واقامة دولة مستقلة ذات سيادة .

ان السلم والأمن في آسيا يتعرضان للخطر من جراء ذلك البناء الذي لم يسبق له مثيل للقوات العسكرية الأمريكية والقوات البحرية في بحر العرب والخليج والبحر الأحمر . وفي الشهر الأخير فان الولايات المتحدة قد ركزت في هذه المناطق أكثر من ٣٠ سفينة من سفن الأسطول بما في ذلك بعض مجموعات حاملات الطائرات وآلاف الغواصات ومئات الطائرات العسكرية . ان الامبريالية الأمريكية قد حاولت استخدام هذه القوة من أجل القيام بعدوان سافر ضد جمهورية ايران الاسلامية .

ان السلم والأمن في آسيا يتعرضان للخطر من جراء محاولات دعاة الهيمنة في بكين

والامبرياليين الأمريكيين لزعة الموقف في الهند الصينية ، لكي تثير الاستفزازات العسكرية على الحدود الصينية الفيتنامية ولكي تقوم بالأعمال الاستفزازية عن طريق بقايا عصابات بول بوت ضد جمهورية كمبوتشيا الشعبية .

ان هذه هي المصادر الرئيسية للتوتر وعدم الاستقرار في آسيا . ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية مع جميع الدول الآسيوية الأخرى المحبة للسلام تؤيد تطبيع واقامة علاقات حسن الجوار في قارة آسيا بأكملها من أجل القضاء على بؤر التوتر الساخنة والنزاعات العسكرية بالوسائل السلمية . ان موقف جمهورية أفغانستان الديمقراطية حول التسوية السلمية في الشرق الأوسط معروف تماما . لقد أعدنا ذكره بالتفصيل في الدورة الطارئة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي كرست لقضية فلسطين .

ان أفغانستان تشجب بكل قوة الاتفاقات المنفصلة من خلف الستار بين الرئيس المصطفى والعصابة الصهيونية الاسرائيلية . ان ذلك النهج الاستسلامي لنظام السادات وعقد معاهدة منفصلة مع الصهاينة قد عرقل طريق السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط . لقد ألحقوا ضررا بالغا بقضية الاستقلال الوطني للعرب والشعوب الافريقية وقبل كل شيء الكفاح العادل للشعب العربي الفلسطيني من أجل حريته واستعادة حقوقه الوطنية الثابتة .

ان السلم العادل والدائم في الشرق الأوسط يمكن أن يقوم فقط على الأسس التالية:
الانسحاب التام غير المشروط لكل القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس والقضاء على جميع آثار العدوان الاسرائيلي .

كذلك يجب الاعتراف بالحقوق القومية الشرعية الثابتة لشعب فلسطين العربي وقبل كل شيء ، حقهم في تقرير المصير بما في ذلك اقامة دولة مستقلة وذات سيادة خاصة به . والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، واسهام منظمة التحرير الفلسطينية في جميع مراحل التسوية في الشرق الأوسط . ان المجتمع العالمي ينبغي أن يطلب تنفيذ ا حازما للقرار الذي اعتمده الدورة الطارئة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن فلسطين والذي يؤكد من جديد الحقوق القومية الثابتة للعرب الفلسطينيين كما يطالب بالانسحاب التام غير المشروط للقوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة على أن يبدأ قبل ١٦ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٠ .

ان العدوان الاسرائيلي في جنوب لبنان يجب أن يتوقف والذي كان من ضحاياه السكان المدنيون واللاجؤون الفلسطينيون . ان جنوب لبنان الذي عانى طويلا يجب حمايته من المعتديين الاسرائيليين . كذلك ينبغي منع وشجب التدخل المستمر للصهاينة في الشؤون الداخلية للبنان ، ومحاولاتهم تقسيم البلد وضم الجزء الجنوبي .

ان شعب وحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية يرفضان بمشاعر الاستياء قرار الكنيست في تل أبيب الذي يعلن أن القدس هي العاصمة " الأبدية " و " التي لا تتجزأ " لاسرائيل . انه انتهاك صاخر لجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة بما في ذلك القرار الذي اعتمده الدورة الاستثنائية الطارئة الأخيرة للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين . ان الضم السافر من جانب اسرائيل للمدينة التي هي أكثر المدن قداسة لدى المسلمين والديانات الاخرى لا يمكن أن يجعل المسلمين يقفون مكتوفي الأيدي وكذلك الشعوب المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم .

ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية ترى أن مجلس الأمن يتعين عليه أن يسرع في اتخاذ تدابير فعالة ، بما في ذلك العقوبات التي نص عليها الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، بغية منع اسرائيل من نقل عاصمتها الى القدس . ان اعادة مدينة القدس الى السيادة العربية هو شرط لاغنى عنه من أجل سلم دائم في الشرق الأوسط . ان جميع أولئك الذين يحاولون عرقلة قرار مجلس الامن عن طريق استغلال حق الفيتو ، سوف يجرحون جرحا عميقا مشاعر مئات الملايين من المسلمين وسوف يكونون مسؤولين عن جميع العواقب المترتبة على ذلك .

ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تشجب البناء العسكري والبحرى للولايات المتحدة ، الذى لم يسبق له مثيل ، في المحيط الهندي وبحر العرب ومنطقة الخليج والبحر الاحمر ، والذى ظل لأكثر من عام وحتى الان . اننا نعرب عن قلقنا ازاء ذلك النشاط المحموم لوزارة الدفاع الامريكية ، والذى يرمي الى التوسع فى القواعد الامريكية القائمة في هذه المناطق ، وخاصة القاعدة المقامة على ديبغو غارسيا ، واقامة قواعد جديدة . ان الاتفاق الذى أبرم أخيرا لهذا الغرض بين الولايات المتحدة وعمان والصومال ومصر وكينيا ، انما هو مصدر قلق للـدول الأخرى في المنطقة وجميع دول آسيا المحبة للسلام . ان هذه التحركات تخلق تهديدا مباشرا من جانب التدخل المسلح في الشؤون الداخلية للدول الغنية بالبترول في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج ومنطقة المحيط الهندي .

ان البناء العسكري والبحرى الامريكي في المحيط الهندي وبحر العرب والبحر الأحمر ، يناهض القرارات العديدة للامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز المتعلقة بتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلام . ومن الأهمية بمكان تيسير اتخاذ التدابير الملموسة التي ترمي الى تحقيق هذا الهدف . ان أفغانستان ، من ناحيتها ، على استعداد للتعاون بنشاط في ذلك مع الدول الاخرى في المنطقة ، وسوف تشترك في المؤتمر الدولي بشأن المحيط الهندي الذى سوف يعقد في كولومبو في ١٩٨١ في اطار الأمم المتحدة .

ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تتابع الاحداث في جنوب شرق آسيا بقلق بالغ . اننا نشجب بحزم الاستفزازات المسلحة للمهيمنين الصينيين ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الشعبية . اننا نؤيد من صميم قلوبنا

الاقتراحات البناءة الخاصة بتسوية الموقف في جنوب شرق آسيا ، والتي قدمها وزراء خارجيـة فييت نام ولا وكمبوتشيا . ان الدول الثلاث قد عبرت عن استعدادها لأن توقع مع تايلند معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف لعدم الاعتداء أو التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض ، ورفض أى طرف آخر لاستخدام أراضيها كقاعدة ضد أى طرف متعاقد . اننا نرحب بالمبادرات الاخرى من جانب الدول الثلاث ، والتي ترمي الى أن تجعل جنوب شرق آسيا منطقة سلم واستقرار .

ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تشجب الوجود غير الشرعي المستمر في الامم المتحدة لعملاء بول بوت . اننا نطلب اعادة الحقوق المشروعة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية في الامم المتحدة . ان المجلس الثورى الشعبى لكمبوتشيا الذى تمتع بتأييد كل شعب كمبوتشيا ، ويمارس الرقابة التامة على الدولة ، هو الوحيد الذى له الحق أن يمثل كمبوتشيا على الساحة الدولية وفي الأمم المتحدة وفي غيرها من المحافل الدولية .

ان الدوائر الامبريالية والمهيمنة تحاول أن تغفل خطر خطرها العدوانية في آسيا وذلك بتباكيها على الاحداث في أفغانستان وفيما حولها . لكن ينبغي أن يكون واضحا لأى مراقب محايد أن أفغانستان والشعب الافغاني لا يشكلان أى خطر على أى فرد .

ان شعب جمهورية أفغانستان الديمقراطية بعد أن قام بثورته الديمقراطية الوطنية المناهضة للامبريالية والاقطاع في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، يقوم جاهدا بالقضاء على آثار النظام الاقطاعي البائد وبناء مجتمع جديد متحرر من استغلال الانسان لأخيه الانسان . ان هذا المنهج قد اختاره الشعب الافغاني بمحض ارادته ، وسوف يدافع عن حريته واستقلاله وكرامته القومية وشرفه الى آخر قطرة من دمه .

ان أفغانستان ، كدولة غير منحازة ، تتبع سياسة السلام والصداقة والتعاون مع جميع الدول التي هى على استعداد لأن تعاملها بالمثل . ان المادة ١٢ من المبادئ الأساسية لجمهورية أفغانستان الديمقراطية - الدستور المؤقت للدولة - تنص على مايلى :

" ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية وهى دولة محبة للسلام ، سوف تبذل جهودا كبيرة من أجل حماية وتعزيز العلاقات الودية مع البلدان الاخرى ، وخاصة

الأمم المجاورة وجميع البلدان والدول الإسلامية ، على أساس الاحترام المتبادل لاستقلال كل منها تجاه الاخرى ، والسيادة الوطنية وسلامة ووحدة الاراضي وعدم التدخل في شؤون أي دولة ” .

ان يابراك مارمل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الديمقراطي الشعبي لأفغانستان ورئيس مجلس الثورة ورئيس وزراء جمهورية أفغانستان الديمقراطية قال أخيرا :
” ان أفغانستان هي داعية راسخة للسلام والصداقة بين الدول المستقلة المختلفة . وهي تتطلع الى التسوية السلمية لسوء التفاهم والمشاكل بين دول المنطقة والعالم ” .

اننا نأسف لأن نقول ان هذه الآمال السلمية لشعب أفغانستان لم تقابل بالمثل من جانب بعض الدوائر . فمُنذ بداية ثورة نيسان / أبريل ، فان الامبريالية والهيمنة الصينية وبعض النظم الرجعية في المنطقة قد قامت بأنشطة عدوانية ضد أفغانستان . انها تساعد بشتى السبل العصابات المناهضة للثورة التي تلجأ الى الدول المجاورة . انها تمدهم بالأسلحة الحديثـة والعتاد الحربي ، وترسل مدربيها لتدريب العصابات المسلحة التي تدخل يوميا الى أراضـي أفغانستان وتقتل الابرياء ، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين . وتحرق المدارس والمستشفيات وتقتل المدرسين والأطباء .

من المؤسف أن جميع هذه الانشطة العدوانية ، والتي تأتي من أراضي الدول المجاورة ، تتم بالتواطؤ ، بل بتأييد وتشجيع من سلطات هذه البلدان .

ان شعب أفغانستان وجيشه ، تحت قيادة الحزب الديمقراطي الشعبي في أفغانستان ، يمكن أن يقمع بيسر هذه المقاومة المناهضة للثورة ، لو لم يكن هناك ذلك الامداد والتأييد الواسع النطاق من جانب الامبريالية ولا سيما الامبريالية الامريكية ، والمهيمنين الصينيين ، وبعض الدوائر الرجعية الاسلامية . ونظرا لهذا التأييد ، فان نطاق العدوان الخارجي قد اتسع ، وهناك أشكال أخرى للتدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان .

ان العدوان المسلح من الخارج وغيره من أشكال التدخل الخارجي ، قد وصل الى حد جعل مجلس الثورة في جمهورية أفغانستان الديمقراطية يطلب من الاتحاد السوفياتي أن يرسل

كتيبة محدودة من القوات لتساعد جيش أفغانستان في صد العدوان الخارجي . ان هذه الكتيبة قد أرسلت لأفغانستان بقاء على طلب مجلس الثورة ، وعلى أساس معاهدة الصداقة السارية التي تقوم على الصداقة وحسن الجوار والتعاون وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ، لتساعد القوات المسلحة لأفغانستان على حماية استقلالها وسيادتها وسلامة أراضيها .

رغم الأنشطة العدوانية من أراضي باكستان وايران ، فان حكومة أفغانستان قد أعربت في مناسبات عديدة عن استعدادها وأملها الخالص في أن يكون لها علاقات طبيعية وودية مع جيرانها . ان شعوب أفغانستان وايران وباكستان ترتبط ، على مدى قرن ، بروابط تاريخية وثقافية واقتصادية لها جذور وتراث مشترك . وليس هناك شيء يفرق بينها ، وينبغي أن تعيش في وئام وسلام وصداقة . ان الامبرياليين هم الذين يودون بث التفرة من أجل أن يسودوا في هذا الجزء من العالم .

وفي ١٤ أيار/ مايو من هذا العام فقد تقدمنا ببرنامج واضح لاجراء تسوية سياسية نلوقف يقوم على أساس تطبيع العلاقات مع ايران وباكستان بالوسائل السلمية عن طريق مفاوضات ثنائية مباشرة . ان الهدف من هذه التسوية السياسية ينبغي ان يضمن عن طريق الانهاء التام وعدم استخدام جميع أنواع العدوان المسلح ضد أفغانستان وأية أشكال من أشكال التدخل المباشر من الخارج ضد حكومة وشعب افغانستان . ان المفاوضات بشأن التسوية السياسية وتطبيع العلاقات مع باكستان وايران يمكن أن تنعقد فقط انطلاقا من الاحترام المتبادل والحازم لسيادة وحقوق السيادة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية .

وفيما يتعلق بانسحاب الكتيبة العسكرية السوفياتية المحدودة من افغانستان فان ذلك أمرا سوف يحل في اطار تسوية سياسية . ان وقف التدخلات العسكرية ، وضمان عدم حدوثها ، وجميع أشكال التدخل في شؤون أفغانستان الداخلية سوف يقضي على الاسباب التي دعته الى أن تطلب من الاتحاد السوفياتي ارسال تلك الكتيبة الى أراضيها .

ان المقترحات السلمية البناءة لجمهورية أفغانستان الديمقراطية ، في هذا الصدد ، قد حظيت بتأييد واسع النطاق من جانب القوى التقدمية والمحبة للسلام في العالم ، وقد قيّمت بايجابية من قبل رجال السياسة المتعقلين في بعض البلدان الغربية . والآن فانه على حكومتي طهران واسلام آباد ان تستجيبا لهذه المقترحات .

ان اتخاذ خطوات عملية في اتجاه تسوية سياسية بشأن افغانستان ، وتحسين الموقف في هذه المنطقة قد أصبح ميسورا نتيجة للانسحاب من أفغانستان بالاتفاق مع حكومتها ، لتلك القوات السوفياتية التي لم يعد لوجودها ضرورة بعد استقرار الموقف في البلاد . ان هذا الاستقرار هو نتيجة للهزائم التي لحقت بالعصابات المعارضة للثورة والتي ترسل من الخارج

اننا على استعداد للجلوس على مائدة المفاوضات بمجرد أن تكون باكستان وايران مستعدتان لذلك . ومن نافلة القول ان نقول ان سير المفاوضات ينبغي ألا يصاحب باستمرار الأنشطة المعادية ضد افغانستان من أراضيها .

اننا ندرك تماما ان جميع انواع العقبات التي توضع في طريق مثل هذه التسوية تخلقها الولايات المتحدة وكذلك دعاة الهيمنة الصينيين الذين يستخدمون لهذه الافراض الدوائر الحاكمة في باكستان وبعض الدوائر الرجعية في ايران .

لكننا على ثقة من ان الاتجاه نحو تسوية سياسية سوف يكون في نهاية المطاف له أثر ايجابي على الموقف في المنطقة ، وسوف يعمل على تحسين المناخ السياسي في العالم قاطبة .
ان حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية لها علاقات ودية مع العراق وحيث اننا جيران لايران فاننا نتابع باهتمام بالغ النزاع المسلح القائم بين الدولتين ونأمل مخلصين في أن حكومة العراق وحكومة ايران سوف تكفان عن الخطوات التي ستؤدي الى تدهور الموقف وان تجدا السبل السلمية من أجل حل نزاعاتهما .

هذا هو الموقف المبدئي لحكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية بشأن قضية القضاء على البؤر الساخنة للتوتر في آسيا بصفة عامة وحول افغانستان بصفة خاصة . اننا ممتنون لجميع البلدان الصديقة ، كويا والهند وبصفة خاصة تلك التي تبذل جهودا مخلصا لتقديم مساعيها الحميدة من أجل توفير تسوية سلمية سياسية للموقف في المنطقة .

من الحقائق البديهية ان السلم الدائم ، والعملية التي لا يمكن الرجوع فيها للانفراج لا يمكن ان تتحققا الا اذا اتخذت تدابير فعالة من أجل تفويض سباق التسلح والبدء في نزع سلاح فعال . من المحزن ان أكثر من أربعمائة بليون دولار تنفق سنويا على الاسلحة بينما مئات الملايين من أفراد الشعوب تتضور جوعا وتزداد الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة بمعدل يشير الانزعاج . ينبغي أن نلاحظ رغم ذلك ، انه بفضل الجهود الدائرة التي تبذلها الدول الاشتراكية والدول المحبة للسلام ورغم المقاومة العنيدة للدوائر الامبريالية والمهيمنة أمكن احراز تقدم ملموس في بعض الاتجاهات من اجل وقف سباق التسلح .

لكن هناك مشاكل هامة عديدة يتوقف عليها مستقبل البشرية من ناحية تحقيق السلام والتقدم ينبغي ان تحل ، لاسيما في مجال وقف سباق التسلح الذي لا يزال يتكثف ، ومن ثم يعرض للخطر عملية الانفراج والسلام وأمن الشعوب .

ولهذا فان افغانستان تؤيد تماما المبادرات والمقترحات التي تقدم بها أعضاء حلف وارسو في أيار/مايو ، وبصفة خاصة ، المقترح الخاص بان يعقد في المستقبل القريب ، على أعلى مستوى اجتماع لزعماء الدول في جميع مناطق العالم . ان افغانستان توافق على أن مثل هذا الاجتماع

ينبغي أن يركز على القضايا الرئيسية في الحياة الدولية ، وأن تخطط الوسائل من أجل القضاء على
بؤر التوتر الدولية وان تمنع اندلاع الحرب .

ومن الأهمية بمكان دخول معاهدة سولت ٢ الى هيئز التنفيذ والتي لاتزال الولايات المتحدة
تؤهل التصديق عليها . كما ان هناك مفاوضات هامة للحد من نظم الصواريخ متوسطة المدى فـي
أوروبا ، ويجب ان يتم ذلك بالارتباط مع المنظومات النووية التي توضع في المقدمة .
ان هناك عددا من البنود الهامة الحيوية مدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية
العامة للامم المتحدة تتعلق مباشرة بنزع السلاح وتقويض سباق التسلح النووي ، وان وفد بلادي يود
أن يعقب بايجاز عليها .

لاداعي لأن نؤكد على أن الهدف الرئيسي للامم المتحدة هو تيسير انهاء سباق التسلح
والانتقال التدريجي نحو خفض الاسلحة . ومن الأهمية بمكان ايضا انهاء سباق التسلح النووي الذي
يشكل خطرا على وجود البشرية ذاتها .

هناك أسس قيمة للمفاوضات من اجل وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح ، تعني ، مجموعة
المقترحات الواقعية التي قدمها الاتحاد السوفياتي وغيره من الدول الاشتراكية والتي تشمل جميع
جوانب هذه المشكلة . من بين هذه المقترحات مقترح لعقد مفاوضات باشتراك جميع الدول النووية
وبعض الدول غير النووية بشأن وقف انتاج اسلحة نووية بجميع انواعها والخفض التدريجي للمخزون منها
الى حين القضاء عليها نهائيا . من المنطقي ، انه في نفس الوقت ، ينبغي ان تكون هناك ضمانات
قانونية دولية بشأن أمن الدول ، ومن الخطوات الهامة في هذا الاتجاه امكان وجود معاهدة لعدم
استخدام القوة في العلاقات الدولية .

ان الجمعية العامة للامم المتحدة عاما بعد عام تصدق على قرار بشأن الحاجة الماسة الى
وقف تجارب الاسلحة النووية وتدعو الدول النووية بالتعجيل بابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب
النووية . اننا نقدر تمام التقدير الموقف المرن البناء للاتحاد السوفياتي في هذا الموضوع وندعو
المشاركين الآخرين في المفاوضات أن يتوخوا نفس المرونة من أجل التوصل الى اتفاق بشأن هذا
الموضوع ذي الأهمية الحيوية في أقرب وقت ممكن .

وفي سياق تقويض سياق التسليح النووي من الملح ان ندعم نظام عدم انتشار الاسلحة النووية وفقا لاحكام المعاهدة . رغم أن ١١٢ دولة قد انضمت الى معاهدة عدم الانتشار فانه من الهمية البالغة أن تكون عالمية . اننا لانزال بعينين عن هذا الهدف وهناك الآن ١٥٤ دولة عضوا في الامم المتحدة وهناك دول غير أعضاء أيضا .

ان وفد جمهورية أفغانستان الديمقراطية يعرب عن عميق قلقه ونحن على يقين من أن المجتمع العالمي يشاركنا هذا القلق ازاء محاولات اسرائيل وجنوب افريقيا الحصول على تكنولوجيا الاسلحة النووية . ان هذه الدورة ينبغي ان تبحث تقرير الخبراء بشأن هذا الموضوع واتخاذ تدابير حاسمة من اجل الحيلولة دون حدوث ذلك .

ان سبب عدم انتشار الاسلحة النووية يمكن ان يدعم وان يدفع قدما اذا اتخذت خطوات هامة في هذا المجال ، اعني ابرام اتفاقية دولية بشأن تعزيز ضمانات الامن للدول غير النووية ، واتفاق بشأن عدم وضع اسلحة نووية على أراضي الدول التي لا توجد فيها مثل هذه الاسلحة في الوقت الراهن .

ان عدم انتشار الاسلحة النووية يمكن أن يتم أيضا عن طريق انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم ، في جنوب شرق آسيا ، وافريقيا ، والشرق الاوسط وأمريكا اللاتينية . ان جمهورية أفغانستان الديمقراطية تؤيد بحزم هذه الفكرة وتحبذ اتخاذ تدابير عملية في ذلك الاتجاه .

اننا نتابع بقلق التقارير التي تشير الى محاولات باكستان الحصول على تكنولوجيا الأسلحة النووية . واذ ما حدث ذلك ، فانه سوف يزيد من التوتر في هذه المنطقة .

وفضلا عن الاسلحة النووية ، هناك اسلحة معقدة أخرى ذات قدرة هدامة وفتاكة . ان وفد أفغانستان يلحظ بمشاعر الاسف التقدم البطي في المفاوضات السوفياتية الامريكية الرامية الى منع الأسلحة الكيماوية . ويرجع ذلك الى موقف وفد الولايات المتحدة . ونأمل في أن تعتمد هذه الدورة العالية قرارا يساعد على حل هذه المسألة .

وفي رأينا ان من شأن هذه الدورة ان تيسر الخطوات العملية وصولا الى اتفاق بشأن حظر استحداث وانتاج أنماط جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من مثل هذه الاسلحة وكذلك اعطاء دفعة اضافية للمفاوضات بشأن حظر الاسلحة الاشعاعية والاسلحة النيوترونية غير الانسانية . وتؤيد أفغانستان الخطوات الرامية الى حظر انواع جديدة من الاسلحة التقليدية والتي لها قدرة تدميرية كبيرة ولاسيما اتفاق من جانب الاعضاء الدائمين في مجلس الامن وحلفائهم لنبد تعزيز قواتهم المسلحة وأسلحتهم التقليدية .

ويؤمن وفد أفغانستان ايمانا راسخا بأن التدابير الآتية الذكر من أجل تقويض سباق التسلح التقليدي والنووي ينبغي أن تصبح جزءا لا يتجزأ من برنامج العمل الخاص بالمعقد الثاني لنزع السلاح . وهناك دور هام في هذا الصدد ، يمكن ان تنهض به دورة الجمعية العامة لنزع السلاح المزمع عقدها في ١٩٨٢ ، والمؤتمر العالمي لنزع السلاح . وفي رأينا ، فان المؤتمر العالمي لنزع السلاح ينبغي أن يعقد فورا بعد الدورة الاستثنائية . ونأمل في أن تكون الثمانينات عقدا يتسم بالتقدم الجوهرى ، لضمان السلم الدائم والامن في العالم .

في ظل هذا الموقف العالمي المعقد ينبغي ألا نألو جهدا من أجل تخفيف التوتر، والنهوض بتحسين الموقف الدولي ولوقف المنهج المعاكس للاحداث . وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب باقتراح الاتحاد السوفياتي بأن يدرج في جدول أعمال هذه الدورة البند المعنون " تدابير عاجلة من أجل خفض خطر الحرب " .

ان التدابير الواردة في مشروع القرار السوفياتي بشأن هذا الغرض اذا ما نفذت فلسوف

تخفف من عبء النفقات العسكرية للدول ، وان تبرز نظام عدم الانتشار النووي ، ويجاد الظروف المواتية من اجل احداث انطلاقا في مجال تقويض سباق التسلح ونزع السلاح . ان وفد افغانستان على استعداد لتأييد مشروع القرار هذا .

كما أننا نؤيد اقتراح الاتحاد السوفياتي الذي يرمي الى ضمان عناية اكبر من جانب الدول للحفاظ على طبيعة الأرض . واليوم ، فان الطبيعة هي الضحية الاولى لسباق التسلح ، وأنجع سبيل لحمايتها يكمن في تقويض سباق التسلح ولا سيما التسلح النووي .

ان جمهورية افغانستان الديمقراطية تنتمي الى حركة عدم الانحياز ، التي هي عامل ايجابي كبير في السياسة الدولية في عالم اليوم . وفي اطار حركة عدم الانحياز ، فان افغانستان مع البلدان التقدمية غير المنحازة الاخرى ، تناضل من أجل تعزيز السلم والامن الدولي ، وتنفيذ نزع السلاح ، وانشاء مناطق سلم ، وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية على أراضي الدول الاخرى ، ومن أجل عدم السماح بأى تدخل خارجي في الشؤون الداخلية للدول ، وانشاء نظام اقتصادي دولي جديد على أساس ديمقراطي وعادل .

لقد مضت عشرون عاما منذ ان أقرت الامم المتحدة الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . لقد تغير وجه العالم تغيرا جذريا خلال تلك الاعوام العشرين . ان أكثر من مائة بلد قد حقق استقلاله منذ ذلك الحين ، وزادت عضوية الامم المتحدة تبعا لذلك . لقد لقي النظام الاستعماري حتفه ولكنه لم يوار التراب بعد ، ان لاتزال هناك آثار للاستعمار والعنصرية في بعض اجزاء العالم . ن الوجه القبيح للاستعمار الجديد لا يزال قائما أيضا . ان النظام البغيض غير الانساني للفصل العنصري لا يزال مستمرا في جنوب افريقيا .

ان افضل سبيل لهذه الجمعية لكي تحتفل بالذكرى العشرين لهذا الاعلان هو أن تتخذ تدابير فعالة وحاسمة للقضاء على آخر آثار الاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية والفصل العنصري ، نهائيا والى غير رجعة . ان افضل سبيل لذلك هو أن نقدم جميع المساعدات الممكنة الى جميع الشعوب وحركات التحرير الوطنية التي لاتزال تناضل ضد هذه الشرور من أجل تحقيق حريتها وتقدير المصير والاستقلال والكرامة والشرف .

اننا نقف جنبا الى جنب مع اخواننا الأفارقة ونؤيد الشعب البطل لناميبيا بقيادة سوابو التي تكافح ضد احتلال جنوب افريقيا ، من اجل تحقيق حريته وتقرير مصيره واستقلاله .
 اننا نعبر عن تضامننا مع شعب جنوب افريقيا الذي يشن نضالا بطوليا ضد نظام الفصل العنصرى الوحشي لبريتوريا . وينبغي اتخاذ مزيد من القرارات الاقتصادية والسياسية والديبلوماسية الفعالة لعزل هذا النظام وتلك البلدان التي تؤيده ، في هذه الدورة .
 وتؤيد افغانستان نضال شعب غرب الصحراء بقيادة البوليزاريو من اجل تقرير المصير والاستقلال .

ان افغانستان تشجب القمع الوحشي ضد شعب جنوب كوريا من جانب نظام سيول الاستبدادى وكذلك الاحتلال المستمر لكوريا الجنوبية من جانب القوات الامريكية . ان افغانستان تؤيد الجهود الدؤوبة والصادقة من جانب حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية التي تهدف الى التوحيد الديمقراطى والسلمى لكوريا .

وفي رأينا ، ينبغي على الجمعية العامة أن تشجب المحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة لضم اقليم ميكرونيزيا ، تحت ذرائع مختلفة ، ومن ثم تحرم شعب ميكرونيزيا من حقه الشرعى في تقرير المصير والاستقلال . ان مثل هذه الخطوة سوف تكون انتهاكا للمادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة .

اننا نعبر عن تضامننا مع شعوب امريكا اللاتينية والكاريبى ، في نضالها ضد المؤامرات الامبريالية ، ومحاولات اثاره القلاقل في بعض بلدان هذه المنطقة . اننا نتعاطف كذلك مع شعوب شيلي وبوليفيا والسلفادور التي تكافح ضد الديكتاتورية العسكرية في هذه البلدان . اننا نشجب تلك الاوساط التي تقدم دعما ماليا وعسكريا الى هذه النظم الرجعية والقمعية والوحشية .
 وتؤيد افغانستان بكل حزم الحفاظ على استقلال وسيادة وسلامة أراضي جمهورية قبرص ، والاحترام الصارم لرياسة عدم الانحياز التي تنتهجها ، ان تسوية واقعية وحيوية لمشكلة قبرص ينبغي ان تنص على انسحاب القوات الاجنبية من الجزيرة ، وازالة جميع القواعد العسكرية الاجنبية . ان الحل الدائم والعادل لهذه المشكلة يكمن فقط في القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة ، وعلى أساسها .

ان أفغانستان ترى أن الأمم المتحدة هي أداة لاغنى عنها للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وسوف نواصل جهودنا من أجل دعم فعالية الأمم المتحدة انطلاقاً من المراعاة التامة للميثاق وتعزيز دوره وذلك بالاستجابة السريعة والفعالة للمواقف التي تهدد سلم وأمن العالم .
وان أختتم كلمتي أود أن أعرب عن أمل وفد بلادي في أن تحرز أول جمعية عامة تعقد في الثمانينات تقديراً إيجابياً ولموسا في حل المشاكل العالمية الحادة القائمة ، وسوف تجعل من العالم مكاناً أفضل وأكثر أمناً للعيش فيه .

وأؤكد للأعضاء أن أفغانستان لن تدخر وسعاً من أجل جعل العالم أقرب إلى سلم دائم ومن أجل وضع حاجز حديدي في طريق أولئك الذين يودون أن يزعجوا بالبشرية في مواجهة جديدة ومن أجل الحفاظ على الانفراج وحماية وانقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب .

السيد رابيتافيك (مدغشقر) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد مدغشقر يسعد به أن يضم صوته إلى صوت الوفود الأخرى التي وجهت تهنئتها وإشادتها بالسيد رئيس الجمعية العامة لأنها متيقنة من أن الاختيار الحكيم للجمعية العامة للامم المتحدة لتوليها إدارة أعمالها قد قام على أساس الاعتراف بالمبادرات والمساهمات التي قدمها لهذه الجمعية وكذلك بالدور الذي تلعبه بلاده وقارته في المحافل الدولية .

ولسلفه صاحب المعالي السيد سليم أحمد سليم فأننا نعبر عن سعادتنا وفخرنا ان نكسر له شكرنا على الطريقة الحكيمة التي أدار بها خلال سنة الدورات المتتالية لهذه الجمعية بالرقعة والدمائة التي نعرفها عنه .

ان جمهورية مدغشقر الديمقراطية تحيي بحرارة قبول سانت فنسنت وجزر غرينادين ، وهي دولة جزرية أخرى في هذه المنظمة ، وحيث أننا نواجه نفس المشاكل التي تواجهها هذه الدولة فأننا نؤكد لوفد هذه الدولة الجديدة العضو تعاوننا الأخوي معها .

ويجد ربنا في النهاية أن نوجه لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة تقديرنا الكبير للسلطات الثورية لجمهورية مدغشقر الديمقراطية للحملة والمساعي التي تبذلها لدى مختلف المحافل الدولية لصالح السلم وللحد من مواطن التوتر والتسوية السلمية للمشاكل التي نواجهها .
لقد انقضت عشرون سنة منذ اعتماد الاعلان التاريخي بشأن منح الاستقلال للدول والشعوب

المستعمرة وهو الاعلان الذى يتضمن النهوض بالسلم والتعاون الدولي المكرس لتحرير الشعوب التي أصبحت وحدها سيدة مصيرها .

وكان يحدونا الأمل بأن هذه العملية ستؤدى الى القضاء العاجل وغير المشروط على كل عمليات الاستعباد والسيطرة والاستغلال الأجنبي ؛ وفي غمرة حماس ذلك الوقت فاننا لم نفكر في تحايل القوى الاستعمارية وهرؤز أشكال جديدة من الاستعمار ، وظهور ممارسات جديدة غادرة تسمح لها بالالتفاف والتحايل على أحكام الميثاق لتبرير الاحتفاظ بالاحتلال غير الشرعي وانكسار حقوق الشعوب .

وليس هناك ما يدعو للاندهاش أنه بالرغم من النتائج الايجابية التي تم تحقيقها فاننا نشعر بخيبة أمل وذلك ليس لأن المنظمة لم تقم بمهمتها ولكن لأن الأخلاقيات الدولية بيدو أنها بدأت ترضخ للأمر الواقع وتراجع عن التزاماتها السابقة .

وهكذا ففي ناميبيا فاننا لانزال ننتظر أن تتحقق التطلعات العادلة لأكثر من مليون من الافريقيين ، وأن يوضع حد للوجود الاستعماري لجنوب افريقيا . ويزداد الوضع تعقيدا عندما يطلب من سوابو الممثل الشرعي لشعب مضطهد بأن تقدم تنازلات مماثلة لما يطلب من جنوب افريقيا التي تسيء استخدام قوتها في عدوان عسكري وتتستر وراء انتداب أصبح باطلا لتضع اطارا مؤسسيا يسمح لها بأن تبقى داخل هذا الاقليم وفي المنطقة لسيادتها السياسية والاقتصادية وكذلك سيادة حلفائها الغربيين* .

ويحق لنا أن نساءل من الذى يستفيد من هذه الاجراءات والمماطلات ؟ بكل تأكيد ليس الناميبيون هم الذين يستفيدون من هذا . ان عناصر الحل السياسي معروفة واننا لم تفرض على جنوب افريقيا فيجب علينا أن ننتظر تصعيد الحرب في ناميبيا . ان استقلال زيمبابوى يبين أن الوقت قد حان للتعايش شريطة أن يقبل الناميبيون مضمون وشكل هذا التعايش السلمي .

ان وضعا مماثلا يسود في الصحراء الغربية . ان المصالح الاقتصادية وغيرها من مصالح القوى الغربية في افريقيا الشمالية كان من شأنها أن تدفع بها الى ممارسة الضغط على المغرب

* تولى الرئاسة السيد البورنوز (اكوادور) نائب الرئيس .

لجرها الى مائدة التفاوض وحتى يتسنى للجمهورية الديمقراطية الصحراوية العربية أن تحتل مكانتها على الصعيد الاقليمي والدولي .

ان تضافر هذه الضغوط مع الجهود التوفيقية التي تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية كان من شأنها أن يجعل المغرب يتخلى عن تعنته وعن مزاعمه التي فندها الشعب الصحراوي نفسه ، والقيام بعملية تعتمد على احترام حقوق الشعوب وحفظ السلم . أليس له مغزاه أن منظمة الوحدة الافريقية ، وفاق منها لروح الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للدول والشعوب المستعمرة ، قد نادت مرارا عديدة بوقف اطلاق النار واجراء استفتاء تشارك فيه منظمة الأمم المتحدة ؟

هل علينا كمجتمع دولي أن نقبل مناورات بلد حل بالقوة محل سلطة استعمارية قديمة ، واننا بسلبيتنا نؤخر تطبيق حل متفق مع مصالح الشعب الصحراوي وبالتالي مع مصالح شعوب المنطقة ؟ وفي نهاية الأمر ، وكما هو الحال في ناميبيا ، فان كل حل يعتمد على أسس زائفة مآله الفشل ، ويحق للشعب الصحراوي أن يقرر بنفسه وبكل حرية ودون خوف طبيعة علاقاته على المستوى الاقليمي الفرعي .

ان اعتماد البيان رقم ١٥١٤ (د - ١٥) يبين أسلوبا جديدا فيما يتعلق بمفهوم حقوق الانسان وحقوق الشعوب ومن الطبيعي أن نستلهم هذه المبادئ عندما نتناول مشكلة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وان نضعها في أبعادها الحقيقية التي تؤكد على ضرورة التحرير السياسي للانسان الافريقي الذي صمم أن يتولى بنفسه مصيره الاقتصادي والاجتماعي .

ولا فائدة من أن ننكر هذا الأمر البديهي . ان الفصل العنصرى كان دائما من بين سلسلة الوسائل التي استخدمت من جانب السيطرة الاستعمارية لتبرير أو الاحتفاظ بنظام قمنا دائما بادانة طابعه الغريب ، ولا فائدة من محاولة اعتبار الفصل العنصرى ظاهرة يمكن تسويتها عن طريق اجراءات اصلاحية . ان الاحداث الخطيرة التي جرت خلال الاشهر الاخيرة في جنوب افريقيا وشدة التوتر واستمرار مطالب الاغلبية والاقليات الاخرى المستغلة كلها تبين أن صراع الاعراق قد انتهى زمنه وأننا نشهد الان يقظة شعب ثار ضد السيطرة الامبريالية والاستغلال الرأسمالي ، شعب وحدت صفوفه سنوات طويلة من القمع والتمييز العنصرى .

ان حل هذه المشكلة لا يكمن في مجرد كفالة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادىة والاجتماعية لسكان جنوب افريقيا من غير البيض ، ولكن في بروز حكومة حقيقية للاغلبية تمثل فيها القطاعات الاخرى من الشعب . وبهذا المفهوم يمكن القول بأن تسوية مسألة الفصل العنصرى تتصل بموضوع تصفية الاستعمار .

ان يقظة الشعوب بدعم من عمل منظمة الامم المتحدة وتضامن القوات التقدمية في العالم قد أدى الى انهيار الامبراطوريات الاستعمارية واختفائها وذلك في الوقت الذى تقترب فيه منظماتنا من هدف الشمولية .

ونستطيع أن نقول بأننا قد استطعنا أن ننشئ نظاما جديدا يضمن لجميع الشعوب حقها في الاستقلال والسيادة . الى أى حد تمكنا من الاستجابة الى مطالب الدول ، والضعيفة منها على وجه الخصوص ، في تسوية مشاكلها في جو من السلم والامن بعيدا عن أى تدخل أو قيود خارجية ؟ .

منذ الستينات فان المجتمع الدولي يبدو أنه قد دخل في مرحلة انتقال طويلة تتسم بأزمات التكيف المولدة للشك والرعب . وان كان البحث عن نظام أكثر توازنا وأكثر عدالة ما يزال يحتل مكان الصدارة بالنسبة لاهتماماتنا يجب علينا ، مع ذلك ، أن نعترف بأن مطالب التحول الضرورى في نطاق علاقات القوة ليست مقبولة من قبل الاثرياء والاقوياء .

ان الدورة الاستثنائية الحادية عشرة التي عقدت مؤخرا انما تجسد هذه الظاهرة على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية . اننا لم نطلق كثيرا لأن المداولات لم تؤد الى النتائج

المرجوة ولا لأن هذه المنظمة قد فشلت في تحقيق التوافق العام في الرأي . ولكن ما يقلقنا هو أنه عن طريق الاجراءات تمكن البعض من الابتعاد بالمناقشات عن موضوعها الحقيقي لمحاولة التهرب من الالتزامات الضرورية في التضامن والتعاون في المجال الاقتصادي . وفي المجال السياسي فقد أصبح من نافلة القول أن أية دولة لا تستطيع أن تتمتع بالأمن الضروري ان أن السلم الذي نعيش فيه هو سلم دقيق جدا ، وقد ارتفعت أصوات تحذر المجتمع الدولي من الاخطار التي تحيط به ، ولكن بعد تلك التحذيرات يجب علينا القيام بعمل وأن نستعين بكل الوسائل المتوفرة لدينا في نطاق الامم المتحدة كي نحسن الوضع بطريقة كبيرة وذلك ان لم نتمكن من تحقيق تغيير جذري في المجالات العسكرية ومجالات الامن ومجال العلاقات فيما بين الدول .

وبالطبع فان الأولوية يجب أن تعطى لوضع حد بل وعكس اتجاه التسابق على التسلح . وتعتبر القوتين العظميين المسؤول الأساسي عن هذا التسابق . وقد استوعب هذا التسابق مبلغا يقدر ب . . . ٥ بليون دولار .

والى جانب هذا التبذير الذي لم يسبق له مثيل وفي الوقت الذي لم يسجل فيه أى تقدم حقيقي في سبيل نزع السلاح النووي أو التقليدي برزت تهديدات جديدة نكتفي بذكر اثنين منها : الاول ما هو اعداد مذهب تقوم بنشر مفهوم ونظام الدفاع لبعض الدول من نصف الكرة الشمالي على المستوى العالمي . الامر الذي يجعل من المحتمل ومن المعقول نشوب حرب نووية؛ والثاني هو سقوط الحواجز القانونية والسياسية التي تقف في وجه انتشار الاسلحة النووية .

وأمام هذا الوضع فائنا نتساءل عن النتائج الاخرى التي تترتب على تأجيل المحادثات بشأن الحد من الاسلحة الاستراتيجية والصعوبات التي واجهناها فيما يتعلق بتطبيق برنامج العمل الذي اعتمد مع ذلك بتوافق الآراء في الدورة العاشرة الاستثنائية المكروسة لنزع السلاح . ان مشاكل نزع السلاح تزداد تعقدا فيما يتعلق بالأمن وهو وحدة لا تتجزأ ، ومع ذلك فان الدول الاعضاء منقسمة بشأنها . وهناك اتجاهان أساسيان اتجاه يجمع الدول غير المنحازة والدول الاخرى التي اعتمدت على نظام الامم المتحدة بالرغم من عيوبه في الدفاع عن أمنها . والاتجاه الآخر يتكون من الدول العظمى والدول الثرية التي قامت بتوفير أمنها خارج منظمة الامم المتحدة عن طريق ااحلاف العسكرية أو ااحلاف الدفاعية .

وفي حالات خاصة فان هذا الموقف الأخير قد تدهور وانتهى الى احياء السياسات الامبريالية ودفع ببعض الدول أن تحدد ، من طرف واحد ، بعض المناطق على أنها مناطق ذات مصالح حيوية تخضع لتهديد التدخل من قبل قوات مدربة تدريباً خاصاً ومجهزة تجهيزاً خاصاً لهذا الغرض . ان تطویر مثل هذه السياسة انما يجبر بعض دول العالم الثالث في هذه اللعبة الخطيرة للاحلاف العسكرية .

ان كل هذه العوامل قد انعكست على الممارسة لاختلاف أساليب المعالجة والمصالح سواء تعلق الامر بتسوية الازمات الخاصة أو بالدفاع عن مبادئ الميثاق التي تصلح في كل وقت وفي كل مكان ، والتي دفعتنا الاحداث الى أن نؤكد لها من جديد مرارا وتكرارا .

كيف يمكن في مثل هذه الظروف أن نتصور التقدم نحو نظام عالمي جديد يضمن المساواة بين جميع الدول ويضع حدا لكل أشكال السيطرة . وكيف يمكن أن نتوصل الى نظام عالمي جديد اذا لم نناشد جميع الدول ، مرة أخرى ، بأن تحترم أهداف ومبادئ الميثاق . ان الدول غير المنحازة منفردة ومجتمعة لم تدع أية فرصة دون أن تبين السبيل الذي يجب أن يتبع .

وفي هذه السنة اقترحت هذه الدول مشروعا جديدا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن عدم التدخل في العلاقات الدولية . اننا نقدم تأييدنا لهذا المشروع كما أيدنا فيما سبق الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي والاعلان الخاص بدعم دور الامم المتحدة .

ومن بين المبادرات الاخرى التي قامت بها حركة عدم الانحياز هناك مبادرة تحظى بأهمية خاصة الى درجة أن رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية صاحب المعالي السيد ديدير راتسيراكا قد اقترح في ١٥ من حزيران / يونيو ١٩٨٠ عند الاحتفال بالذكرى السنوية لقيام الجمهورية ، عقد مؤتمر في انتاناناريفو في نهاية عام ١٩٨١ ومطلع عام ١٩٨٢ . والامر هنا يتعلق بتحويل أو جعل منطقة المحيط الهندي منطقة سلم .

ان تمسكنا بالمبادئ التي من شأنها أن تحفظ السلم والأمن وان موقعنا الجغرافي السياسي وكذلك ارادتنا في أن نمارس ازا* جيراننا وازا* الأطراف الأخرى المتعاملة معنا ولو كانت بعيـدة سياسة متفتحة ، ووعينا بأهمية المحيط الهندي فيما يتعلق بالاتصالات الدولية ، كل ذلك يجعلنا لا نستطيع أن نقف مكتوفي الأيدي أمام انشاء* منطقة مجابهات في منطقتنا تضر بالمصالح الدائمة لجميع الأطراف المعنية .

وهناك عنصر آخر يسمح لنا بأن نقدر هذا الوضع حق قدره ، وهو الابرار المقبل لا تفاقية بشأن قانون البحار بعد الأعمال الأخيرة التي تمت في جنيف والتي نحبي نتائجها الايجابية . ان هذه الاتفاقية ستفتح آفاقا جديدة أمام الاستخدام السلمي للمحيطات على مستوى الأبحاث العلمية أو على مستوى الاستكشاف واستغلال الموارد البحرية وموارد أعماق البحار . ومن الضروري أن يوضع مجمل هذه الأنشطة تحت نظام فعال للأمن . وانا كان مثل هذا النظام ليس غير منصوص عليه صراحة في الاتفاقية فيمكن أن يتم النظر فيه اقليميا في نطاق انشاء* منطقة سلام .

وأخيرا فان أحدا لا يجهل أنه على وجه الخصوص في هذه الفترة الحاسمة ، فان المحيط الهندي يمثل همزة وصل بين مختلف مناطق التوتر التي تشغل بال المجتمع الدولي . وانني أريد هنا أن أتحدث عن الوضع في الجنوب الافريقي وفي القرن الافريقي وفي الشرق الاوسط وفي جنوب غربي آسيا وفي جنوب شرقي آسيا ، دون أن ننسى الحال في ديبفوغارسيا وفي جزر مالاغاش ، وجوان دي نونا ، وبيورها ، وباساس دي انديا ، ولقد كانت جميعها موضع مطالبة باعادتها الى بلدانها الأصلية .

ان الأزمات الخفية والصريحة في مناطق المحيط الهندي تحمل في طياتها امكانيات تفجر قد يؤدي الى خرق مبادئ سيادة الدول على ترابها الوطني ، وللتسوية السلمية للخلافات ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وواجب التعاون بين الدول .

ان استمرار هذه المشاكل الوقتية التي سبق ذكرها ، قد يحول دون تطبيق مفهوم منطقة السلام الذي حددته منظمة الأمم المتحدة قبل عشر سنوات بوضوحنا على مبادرة من حكومة سرى لانكا كما أنه قد يعد مبررا لتدخل الدولتين العظميين ولتواجههما العسكري في المحيط الهندي . وعلى العكس من ذلك فان اقامة منطقة سلام من شأنها أن تبعد عوامل انعدام الأمن التي تسود في المنطقة وأن تعمل على استتباب السلم .

وبناءً على هذه الاعتبارات سنقوم بعرض وجيز لمواقفنا بشأن مختلف الأوضاع المتأزمة حول المحيط الهندي قبل أن نتطرق الى المشاكل المترتبة على الوجود العسكري لقوات الدولتين العظميين في المنطقة .

انني لن أعود الى الوضع في الجنوب الافريقي ، اللهم الا لدائنة سياسة العودان ، والتهديد التي يمارسها نظام الفصل العنصرى ضد الدول المجاورة له في الشمال في الوقت الذي يقوم فيه بتعزيز جهازه العسكري للحد من تصاعد النزاع الداخلي . ان الحظر المفروض على الأسلحة لم يكن له أى أثر على القوة العسكرية لهذا النظام الذي يعامل كحليف حقيقي لمنظمة حلف شمال الأطلسي والذي يجيد المساومة معها بشأن تعاونها ووضعها الاستراتيجي .

وفيما يختص بالقرن الافريقي ، فلقد حاولت جمهورية مدغشقر الديمقراطية أن تتفهم موقف الأطراف وهي على استعداد لأن تستمر في عرض وساطتها وذلك لأن التقريب بين مواقف ييدو من المستحيل التقريب بينها قد يسهل عن طريق التفاوض وليس عن طريق المجابهة . وانها لمقتنعة بأن الاعتراف بالمصالح الإقليمية الخاصة وارادة البلدين في الحفاظ على استقلالهما واشتراكيتهما وعدم انحيازهما سيفتح آفاقا تمكن الشعبين من أن يلتقيا من جديد في ظل الوثام من أجل تحقيق تطلعاتهما نحو التقدم والرفاهية .

ومما يدعو الى الدهشة حقا أن السلم والاستقرار في الشرق الأوسط لم يستتب بعد ثمانية عشر شهرا من ابرام المعاهدة بين اسرائيل ومصر . ولقد تبين الآن أنه لا يوجد بديل صالح للحلول التي اقترحتها الأمم المتحدة الرامية الى الاعتراف الكامل بحقوق الشعب الفلسطيني ولا سيما حقه في اقامة دولة ذات سيادة . ان هذه الحقيقة تفرض نفسها رغم ارادة اسرائيل على ابقاء هذا الشعب في ظل التبعية ورغم مؤامرات الأوساط الامبريالية .

وفي انتظار ذلك فان الوضع في المنطقة يزداد تدهورا ودون أن يمثل هذا التدهور اسهاما ايجابيا لصالح القضية الفلسطينية . ولقد اتخذ النزاع القائم حاليا بين العراق وايران أبعادا من شأنها أن تثير قلق المجتمع الدولي . ان نتائج تصعيد الأنشطة المسلحة يسهم التنبؤ بها من جميع دول المنطقة مما سيؤدي الى قلقها الشديد . ان جمهورية مدغشقر الديمقراطية لتضم صوتها الى الذين وجهوا نداء الى الطرفين لكي يعتمدا على جميع الوسائل المتوفرة لديهما من أجل تسوية هذا النزاع وفقا لمبادئ الميثاق وعدم الانحياز .

واننا في هذه المنطقة القريبة من المحيط الهندي نود أن نكرر موقفنا بشأن القضية المسماة بقضية أفغانستان ، والتي يريد البعض أن يفرضها كشرط مسبق لكل مناقشة أساسية حول جعل منطقتنا منطقة سلام . ان الحجج التي يستخدمها أصحاب هذه الفكرة يمكن أن تنقلب بسهولة ضد أصحابها ويكفي أن نذكر بوجود أسلوب آخر من حيث المنطق يقضي بأن ننتقل من العام الى الخاص . وفيما يتعلق بالقول ، بأن حلا سياسيا يعتبر أمرا ضروريا فاننا نشاطر هذا القول . ومن ثم فلماذا لا نريد أن نفهم أنه في مثل هذا الحل حقوق شعب ثوري وصحة معاهدات التحالف والمقترحات التي قدمتها جمهورية أفغانستان الديمقراطية في اعلانها في ١٤ ايار/مايو ١٩٨٠ حيث تتعلق الفقرة السابعة منها بالأنشطة السياسية والعسكرية التي تمارس في هذه المنطقة من المحيط الهندي وكذلك في الخليج والبلاد خارج هذه المنطقة ؟ . ان الحقيقة لا يمكن أن تكون من جانب واحد وسوف تكون لدينا دائما مصادر وحي باحالة هذه التسوية المقدمة من قبل جمهورية أفغانستان الى الدراسة الموضوعية قبل أن نلتزم بمناقشات تنتهي الى موضوعات عميقة تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية لبلد عضو وتعرض المنظمة الى انتقادات صعبة لا يمكننا دحضها بسبب الصمت ازاء بعض التدخلات في بعض مناطق القارات الأخرى .

أما فيما يتعلق بالمشكلة الكمبوتشية فمادامت حركة عدم الانحياز لم تتخذ قرارا في هذا الموضوع فان موقفنا هو نفس الموقف الذي وقفناه أثناء الدورة الماضية ومع ذلك لا بد أن نعلم أن كمبوتشيا دولة عضو في هذه المنظمة وصاحبة سيادة ومستقلة وان شعب كمبوتشيا قد اختار نظاما حرره من الابداء الجماعية وليس علينا أن نعيد من جانبنا النظر في هذه الاختيارات باسم أخلاقيات ديمقراطية أو أن نقترح وصاية على شعب كمبوتشيا عن طريق مؤتمر دولي حيث أن الأجدر هو أن نجد تسوية سياسية شاملة وجامعة لهذا الموضوع . وفي هذا الصدد فان ماقلناه بشأن البحث عن حل للمشكلة الأفغانية مازال قائما وصالحا .

ان منطقة الشرق الأقصى وهي بعيدة عن منطقتنا ولكنها تهمنا كثيرا وذلك بسبب التوترات واستعراض القوة التي يقوم بها الامبرياليون وحيث تحركت سياسات القوة غربا وحدثت نفس الأسباب نفس التأثيرات فاننا نشاهد تقسيما مستمرا غير عادى لشبه الجزيرة الكورية . اننا نفكر كذلك فيما قد يحدث لبلادنا عند حدوث مواجهة من هذا النوع وعندما ندعو الى الوفاء بالأوضاع المناسبة لسلام دائم في كوريا ، وبالتالي في آسيا وذلك بتعزيز استقلال ذلك البلد مع وضع حد لتدخل القوى الخارجية وتصفية القواعد العسكرية الأجنبية ووجود القوات الأجنبية .

لا أستطيع أن أنهى ملاحظاتي في هذا الموضوع دون أن أشير الى جزر مالا جاش في المحيط الهندي التي ستكون محل مناقشة في اللجنة السياسية الخاصة - كما قررت هذه الجمعية - في هذه المرحلة أود أن أذكر بأن تلك الجزر قائمة في منطقة تسمى منطقة استراتيجية ، للسيطرة عليها تأثير مباشر على الأبعاد الأمنية العسكرية والسياسية والاقتصادية . لكن ماهي الضمانات بالنسبة لنا من قبل الدولة التي تتولى الادارة في الوقت الحاضر بأن تلك الجزر لن تستخدم لأغراض تتعارض مع الأمن الوطني والاقليمي ، وبالتالي مع مبادئ وأغراض انشاء منطقة سلام في المحيط الهندي ، هذا هو أحد الأسباب المتعددة التي نسوقها لتأييد دعوتنا لاستعادة هذه الجزر .

ماهي العلاقة بين الأزمات المتعددة التي تحدثنا عنها توا والوضع العسكري في المحيط الهندي ؟ في محاولتهم للسيطرة على ما يطلقون عليه " الثورة المندفعة في العالم الثالث " التي يعتبرونها تهديدا لمصالحهم الحيوية والتي يحاولون أن يحولوها لمصلحتهم ، استخدمت قوى عظمى معينة هذه الأوضاع لتبرير وضع وابقاء قوات عسكرية في المحيط الهندي تسمح لهم ، كما يقولون ، بمواجهة أية تحديات .

هل لهذه القوات مهام في مجال المواجهة العسكرية بين الكتلتين ؟ هناك حذر من القول بهذا حتى اذا كان وجود أسلحة نووية استراتيجية يعطينا الدافع للاعتقاد بهذا . ان وضعنا خطيرا مازال قائما في المحيط الهندي هو الذي دفع رئيس بلادي الى توجيه رسالة الى أمين عام الأمم المتحدة بتاريخ ٢٢ حزيران / يونيو ١٩٨٠ قال فيها ضمن أمور أخرى :

" اننا ندرك أن كل دولة ترغب في حماية مصالحها ، ولكننا لا نريد أن يتم ذلك على حسابنا الخاص . اننا نتفهم أن الصراع بين المصالح قد يثور بين أمم معينة ولكننا

لا نستطيع أن نقبل أن يكون من نتائجها خلق ميزان للربح في منطقتنا . وعلى أساس تأمين مواردنا من البترول فان الدول المصنعة تتنافس الآن على السلطة في المحيط الهندي مهددة بذلك منطقتنا - ان لم يكن وجودنا - بكل تهديد خطير حتى وان لم تكن نحن مصدر هذه القوى المعادية .

" ان كل قرارات الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية لم توفقا التصعيد لأن كل قوة تزيد بصفة مستمرة من وجودها في المحيط الهندي وعلى استعداد دائما لأن تفعل هذا . وكل هذه الحركات قد أحدثت وضعاً متزايد الخطورة يجعلنا نخشى من اشتعال الموقف بما يهدد كل الدول الساحلية في تلك المنطقة التي أهمل صوتها واعتراضها " .

ان شعوب هذه المنطقة قلقة ان ترى تدهور الموقف الذي لا يمكن انكاره أو السكوت عليه دون تحمل مخاطر فسادة . ان تطبيق القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) هو الأسلوب الوحيد لتحاشي هذا الاحتمال . ان جمهورية مدغشقر الديمقراطية ليسعدنا أنها في اللجنة المخصصة بشأن المحيط الهندي كانت كل الدول النووية والدول البحرية ودول المنطقة قادرة على أن تدرس سوية الطرق والوسائل التي تكفل تقارب وجهات نظرها . وما يشجعنا أنه في خلال المناقشة الأولية لم يحاول أي وفد أن يناقش الاعتبارات السياسية الرئيسية الخاصة بمفهوم منطقة السلام .

ان بلادى لا يساورها أي شك في أن هناك قدراً من الاتفاق بين كل الأطراف المعنية ، وأنه من الممكن اكتشاف وتوسيع هذه المنطقة مادامت القوى الكبرى المعنية ملتزمة بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول وتوافق على التفاوض دون تمييز لمبادئ منطقة السلام . في هذا الصدد فان رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية قد أكد في رسالته التي أشيرت اليها تواميلي :

" منذ البداية فاننا يجب أن نتخلى عن أية فكرة تدل على الفعالية مالم نضع فني

صلب مناقشاتنا النقاط الرئيسية التالية :

" (١) ضمان حرية وأمن العبور البحري المدني وعلى وجه الخصوص حاملات

البترول في هذا الجزء من العالم .

- " (٢) خفض أكثر مراقب للقوات والتسلح المنتشر في المحيط الهندي .
- " (٣) ازالة جميع القواعد العسكرية الأجنبية في المنطقة أو في المياه البحرية لكل البلاد الساحلية في المنطقة .
- " (٤) تطبيق أية تدابير أو اجراءات تسهل اقامة منطقة سلم حقيقية منزوعة السلاح تماما وعلى وجه الخصوص السلاح النووي في المحيط الهندي " .
- من المناسب هنا أن نجدد تأييدنا لعقد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن المحيط الهندي المقرر عقده في كولمبو ، سرى لانكا ، في ١٩٨١ ، والذي سوف يعهد اليه بتحقيق توافق الرأي الضروري بشأن الانعكاسات المختلفة للقرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) وتسهيل تطبيقه . ان نجاح هذا المؤتمر - الذي لن يدخر وفد بلادي وسعا من أجله - سوف يدفع بكل تأييد الأطراف المعنية خلال مؤتمر قمة أنتانانا ريغو الذي سيعقد بمبادرة من رئيس بلادي لتوسيع العبادئ المتفق عليها فعلا وتحديد طبيعة التعهدات التي سوف تحكم علاقاتهم المتبادلة .
- اذا ما عاق عائق - لسوء الحظ - حدوث التوافق في الآراء في محادثات كولمبو ، فإن الصعوبات التي قد تبرز في هذه المناسبة والعمل الذي تم انجازه فعلا تحت اشراف الامم المتحدة سوف يساعد المشاركين في مؤتمر قمة انتانانا ريغو ليتيحوا الأوضاع اللازمة لوضع مشروع اتفاقية دولية قابلة للتطبيق من قبل كل الأطراف المعنية ينفذونها بأنفسهم .

ومهما يكن من أمر ، فان مؤتمر كولومبو لا يفني عن مؤتمر أنتاناريف ، ومن الأفضل أن تتكامل أعمال المؤتمرين . وفي هذا الصدد ، أود أن أفيد الجمعية بمضمون الرسالة التي بعث بها رئيس بلادى اليوم الى الامين العام للأمم المتحدة والمتعلقة بالموقف في المحيط الهندي ، وبالنزاع العراقي الايراني ، والتي تذكر في جزء منها :

” ودون ادعاء بمعرفة المستقبل ، فان الموقف السائد حالياً في المنطقة مع الطلاب العسكري المفرط واقامة القواعد العسكرية والنزاع المسلح بين العراق وايران ، يؤكد مع الأسف تحليلنا وخوفنا ، حيث أن هذا الموقف يبرر أكثر من أى وقت مضى الدعوة الى عقد مؤتمر سرى لا نكا بشأن جعل المحيط الهندي منطقة سلام ، والضرورة الملحة لعقد مؤتمر في انتاناريف ” .

لقد استعرضنا امام هذه الجمعية قلقنا بخصوص الحفاظ على السلم في تلك المنطقة ، وان التحليل الذى قمنا به يسمح لنا بالتأكيد على ان اقامة منطقة سلم في المحيط الهندي في اطار نظام قانوني تعاقدى هي عنصر أساسى للسلم الشامل المتوقع أيضا في ترابط مختلف الاشكال التي يتسم بها الأمن ، سواء أكانت عسكرية أم سياسية أم اقتصادية . وهذا يجعلنا نؤيد أن اللجوء الى نظام جماعي من الأمن دون تحالف عسكري ، هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على حقوق البلدان المتوسطة والصغيرة ازاء مطالب البلدان القوية الكبرى . ولقد كان من السهل علينا أن نلجأ الى مجلس الامن ، كما كان الأمر بالنسبة لابرام معاهدة بشأن منع انتشار الاسلحة النووية ، الا أن التغييرات الكبرى في البيئة الاستراتيجية والاقتصادية العالمية التي تفاقمت بالقصور الوظيفي لمجلس الامن ، قد أدت بنا الى التفكير في طرق وسبل أخرى لضمان أمننا .

وقد نميل الى أن نعطي تعريفاً جديداً للأمن الجماعي ، ولكن لن نقوم بذلك في هذه المرحلة . ولكن أليس من الصحيح أن المساعي التي نريد القيام بها بالنسبة للمحيط الهندي - وشأننا في ذلك شأن بلدان أمريكا اللاتينية التي اقترحت اعداد وابرام معاهدة ثلاثيولكو - تعتمد على التأكيد المنسق ، من قبل مجموعة من الدول المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، لارادتها بشأن الدفاع عن مصالحها ، وذلك باسم سلم يعتمد على أمن متساو ومضمون ، وعلى احترام القانون والممارسة الدولية ؟

اننا لا ننكر مبادئ الميثاق ، ولكن بالنسبة اليينا في حالة المحيط الهندي وفي حالات أخرى ، فان التعاون الذي يعترف بالمسؤوليات والمصالح بالنسبة لجميع الاطراف ، هو أمر جوهري للغاية اذا ما أردنا أن نزيل أخطار المواجهة والانفجار . وسد يهي أن القبول المتبادل للمصالح لا يقبل أى تنظيم تسلسلي لتلك المصالح ان أنه يفترض على عكس من ذلك تكاملها عند السعي للبحث عن الصالح المشترك الذي يطلق البعض عليه اسم النظام الدولي الجديد .

ان هذا البحث الذي تؤيده مجموعة من المساعي السياسية والدبلوماسية والبرلمانية ، يقوم على ابقاء السلم حسب مفهومنا لذلك ضمن هذه المنظمة ، لأنها تمتحن قدرتنا وارادتنا في اللجوء الى مسؤوليتنا الجماعية دون شلل ، لضمان حلول عهد من السلم الدائم والعدالة والتقدم الاجتماعي .

السيد شاكوليا (زامبيا) (الكلمة بالانكليزية) : أوود أن أضم صوتي الى الذين

سبقوني الى تهنئة السيد الرئيس على انتخابه لهذا المنصب العظيم ، منصب رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة . ان بلاده جمهورية المانيا الاتحادية وبلادى زامبيا يتمتعان بعلاقات ثنائية طيبة ، وان وفد بلادى ليتعهد بالتعاون مع سيادته . ونحن على قناعة بأنه سوف يستخدم خبرته الدبلوماسية وحكمته لتوجيه مداوات هذه الدورة الى نتائج باهرة .

وأود كذلك أن أشيد بالسيد السفير سليم احمد سليم من جمهورية تنزانيا الشقيقة ، فهو كرجل ذى خلق عظيم قد رأس أعمال الدورة الرابعة والثلاثين العادية للجمعية العامة وورثتين طارئتين ودورة استثنائية ، بطريقة كانت مصدر فخر لا فريقيا كلها .

وأود كذلك أن أعبر عن ثنائي على السيد كورت فالدهايم الأمين العام لجهوده الدؤوية في تحقيق اهداف الامم المتحدة . وفي تقريره للدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة عن أعمال المنظمة ، فقد قدم الأمين العام ملخصا وتحليلا صريحا يثير الافكار بالنسبة للوضع العالمي الحالي . وان وفد بلادى ، يود أن يثني عليه للتعبير الكامل والموضوعي عن التحديت التي سوف نستمر في مواجهتها في هذا العقد .

وأود كذلك أن أعبر عن تهنئة وفد بلادى لدولة سانت فنسنت وجزر غرينادين على انضمامها في الاسبوع الماضي باعتبارها العضو ١٥٤ في الامم المتحدة ، وهذا يعني انتصار شعب تلك

الدولة ، ونود أن نعبر عن سرورنا لانجازاته . ان قبول دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين ، مثل زامبابوى في الشهر الماضي ، يصل بنا الى تنفيذ مبدأ عالمية عضوية الأمم المتحدة .
وبهذه المناسبة أود أن أكرر سرور وفد بلادى وسعادته لوصول زامبابوى الى استقلالها
ودخولها الى الامم المتحدة في الدورة الحادية عشرة الاستثنائية التي ناقشت المسائل الاقتصادية .
ان ازمة ذات ابعاد ضخمة تسود الموقف الاقتصادى العالمى ، والقضايا المرتبطة بها
تؤثر على رفاهية وازدهار البشرية بأسرها ، لأننا نعيش في عالم يسود فيه الاعتماد المشترك للدول
بعضها على البعض الآخر . ان قيام التكافل في عصرنا الحاضر لا يحتاج الى تفصيل اضافى ، اننا
قد عبرنا عنه في عدد كبير من تقارير الامم المتحدة ، كما عبر عنه أيضا تقرير براندنت وتقرير مجموعة
الخبراء لدول الكومنولث .

ان ما يحتاجه العالم الآن ، هو واقعية جديدة مبنية على التكافل والعدل للجميع . ويجب
علينا أن نعترف بأن العدل والتكافل هما من أهم الأمور المتعلقة باقامة نظام جديد للعلاقات
الاقتصادية الدولية . اننا لا نحتاج الى تغيير نظام قديم ولكن ما نحتاج اليه هو ادخال النظام ،
حيث قد ساد عدم النظام . وفي ذلك الوضع الذى يسود فيه عدم النظام في الاقتصاد العالمى ، فان
أية دولة لا تستطيع أن تعتبر أنها محصنة ، ولا نستطيع أن نحرز أى تقدم أو تطوره معنى .

وفي رأى زامبيا فان الوقت قد حان لجميع الدول لان تدرك الفوائد والاهمية الناتجة عن هذا التعاون الدولي في المجال الاقتصادي .

لا يمكننا أن نخسر هذه المعركة في التوصل الى اهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد . والموقف الآن هو اما القضاء على الفقر ، أو مواجهة الفناء . ان النقص في المواد الغذائية ، مثلا ، يعني أن الملايين سوف تهلك اذا لم يصل العون اليهم .

ان القضايا الواردة على جدول اعمال الناحية الاقتصادية في عالمنا مرتبطة بعضها ببعض وفي المفاوضات الشاملة لمؤتمر الامم المتحدة الخاص بالتعاون الدولي الاقتصادي من أجل التنمية ، فانه من الاساسي التوصل الى مدخل متكامل ومتوازن ومتوازن لهذه المفاوضات في هذا المحفل الدولي . واذنا تم احترام هذا المبدأ فلن تكون هناك أية حاجة الى مناقشة تحاول تعميق النظام القديم باعتمادها على هذه الاجهزة التي هي ذاتها في حاجة الى تغيير .

ان المجتمع الدولي يجب ان ينظر الى المستقبل ويتحاشى التركيز غير الضروري على العقبات . ان الدروس المستفادة من الدورة الاستثنائية الحادية عشرة ينبغي أن تقيم جسور الأمل حيث تم التقدم ، ولقد آن الاوان لتركيز الجهود للمفاوضة واستخدام الاساليب العملية التي يمكن أن تؤدي الى الاتفاق . ان جدول الاعمال انما يستهدف بقاء الجنس الانساني .

ان اتفاق الرأى الذى توصلنا اليه حول الاستراتيجية الدولية للتنمية خلال الدورة الاستثنائية الحادية عشرة يمثل القليل بالنسبة لاجلبية الدول النامية ، وان الاختيار للالتزامات يكمن في فعالية التنفيذ الكامل لاجراءات السياسة وبلوغ الاهداف والمقاصد المتضمنة في الاستراتيجية . ان العقدين الماضيين قد ما لنا المثل على الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها وعلى التطلعات التي لم تتحقق .

ان موقف زامبيا بالنسبة لمؤتمر قانون البحار قد وضح في الدورات الماضية بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت مؤخرا في جنيف . واننا نأمل أن تعمل جميع الوفود على التعاون ، وبسروح بناءة في الدورة القادمة بهدف التوصل الى اتفاق حول هذه المسائل الحيوية التي لم تحل بعد .

ان زامبيا مازالت تعلق أهمية كبرى على سياسة عدم الانحياز ، ونحن نعتبر أن مبادئ وأهداف عدم الانحياز ذات صلة وثيقة بالموقف الدولي الحالي المضطرب وانها تمثل تطلعات أغلبية شعوب العالم . وفي رأينا أن سياسة عدم الانحياز هي خير ضمان لاستقلال وسيادة الدول الصغيرة والضعيفة .

أما فيما يختص بالصحراء الغربية ، فاننا في زامبيا نأمل في التوصل الى حل سريع ولذلك — مرة أخرى — اريد ان اناشد المغرب بأن تحترم الحقوق الاصلية لشعب الصحراء الغربية ، والسماح لهم بتقرير مصيرهم بأنفسهم . ان زامبيا تعترف بجبهة البوليزاريو ، وتعترف كذلك بجمهورية الصحراء الغربية العربية .

ان تعنت المغرب بالنسبة للصحراء الغربية يذكرنا بتعنت غواتيمالا بالنسبة لموضوع بيليز . ولذلك فانني اود مرة أخرى أن أعبر عن تأييد زامبيا لحكومة وشعب بيليز في جهودهم من أجل التوصل الى الاستقلال والحفاظ على سيادة وسلامة اراضيهم وحمايتهم . ان وفد بلادى يطالسب غواتيمالا بالتعاون في المفاوضات الطويلة حول مشكلة بيليز بروح مرتبطة بقرارات الأمم المتحدة .

ان احدى قلاع النزاع المستمرة في عصرنا هذا هي الشرق الاوسط . ان الدورة الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة حول فلسطين كررت الرأي القائل بأن سياسات وممارسات اسرائيل هي أهم العراقيل نحو تحقيق سلام وأمن دائمين في الشرق الاوسط . وان تعنت اسرائيل يعرقل التقدم نحو السلام والأمن في المنطقة وهذا التصرف معبر عنه في خطة اسرائيل في دعم استعمارها للاراضي العربية المحتلة عن طريق اقامة المستوطنات اليهودية .

وقد تعدت اسرائيل نصيحة المجتمع الدولي بعدم تفسير الوضع الديني للقدس ، وقررت ان تعلن ان مدينة القدس هي عاصمة أبدية لاسرائيل ، وهذا عمل يحتوى على المساس بالوضع التقليدي للقدس بالنسبة للمسيحية ، واليهودية ، والاسلام . وفي هذا فان وفد بلادى يدين السلطات الاسرائيلية التي غيرت وضع القدس ويطالب الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبار هذا العمل لاغيا .

وتعتبر زامبيا كذلك عن قلقها لا نشطة اسرائيل العسكرية المستمرة الموجهة ضد لبنان . حيث انها قد تمادت في مثل هذه الغزوات العسكرية حتى ادخلت قوات الامم المتحدة في لبنان ، وتم قتل بعض افراد هذه القوة بوحشية اثناء هذه العملية . اننا ندين هذه المغامرة العسكرية الاسرائيلية ونطالب اسرائيل بالاستجابة الى التحذير بأن هذه الانشطة تقلل من فرص السلام والامن في الشرق الاوسط .

ان وفد بلادى يعبر كذلك عن قلقه العميق بشأن معارضة اسرائيل الصعبة لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات الشرق الاوسط . ولن تكون هناك تسوية لقضية فلسطين دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة .

ان مشكلة الشرق الاوسط بجميع عناصرها ، لا يمكن حلها الا اذا عالجتا قضية فلسطين بطريقة عملية . ويجب أن تدرك اسرائيل الحاجة الماسة لاعطاء الفلسطينيين حقوقهم الأساسية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك حقهم في وطن خاص بهم . وبالإضافة الى ذلك ، فانه يجب على اسرائيل أن تتسحب من جميع الأراضي العربية المحتلة .

أنتقل الآن الى الوضع في الجنوب الافريقي . ففي ١٨ نيسان / ابريل ١٩٨٠ ، فإن الشعب الأبي في زمبابوى قد سجل نصرا حاسما بالاستقلال . ان هذا النصر ، شأنه شأن استقلال موزامبيق وانغولا قد أسهم في اتساع ساحة الاستقلال والحرية في هذه المنطقة . وان نعبر عن سعادتنا لاتساع دائرة السلم في الجنوب الافريقي ، نتيجة للاستقلال الحقيقي لزمبابوى ، فان زامبيا تدرك تماما التحدى الذى يقع على عاتق منظومة الامم المتحدة نتيجة للاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب جنوب افريقيا . ان المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتغافل عن الاسباب التي تدفع جنوب افريقيا الى أن تستمر في تحديها للأمم المتحدة ، بسياسة المماطلة التي تمارسها بشأن مسألة ناميبيا . ان وفد بلادى منزعج بسبب عناد جنوب افريقيا الذى يتجاوز امكاناتها الفردية . ان جنوب افريقيا تستلهم في تصرفاتها حيال ناميبيا ما يقدم اليها من عون وتأييد من قبل بعض القوى الغربية . ان هذه القوى ، كجنوب افريقيا ، مشغولة بالعمل على نهب الموارد الطبيعية لناميبيا في ظل الاحتلال غير المشروع لأراضيها .

وهناك في ناميبيا اليوم ، تصاعدت القوات العسكرية لجنوب افريقيا لتقويض ارادة الشعب الذى يطالب بحقه المشروع في الاستقلال . ونتيجة لذلك ، هناك اعتقالات واسعة النطاق وتعذيب واغتيال وسجن للآلات من النامبيين الأبرياء .

ومما يؤسف له أن الموقف في ناميبيا يأخذ في التفاقم . ان نظام جنوب افريقيا غير المشروع قد عزز من عملياته التي تهدف الى تدعيم النظام العميل في ناميبيا . ان ما يسمى بالجمعية التشريعية ومجلس الوزراء ، قد تمت اقامتهما في حين ان المفاوضات تجري لاقامة حكومة شعبية عن طريق انتخابات معترف بها عالميا .

ان تزايد أسلحة الدمار واضفاء صبغة عسكرية متزايدة في ناميبيا ، بتأييد من بعض البلدان الغربية ، كان لهما انعكاسات على السلم والاستقرار في منطقة الجنوب الافريقي . ان جنوب افريقيا قد دعمت عملياتها العنيفة ضد بعض البلدان الافريقية المستقلة مثل انغولا وزامبيا . ان نظام جنوب افريقيا لا يزال يقتل ويمعذب شعبنا ويدمر ممتلكاتنا ، وذلك لان شعبنا يؤيد قضية تحرير ناميبيا التي التزمت ازاءها الأمم المتحدة . وعلى المجتمع الدولي أن ياخذ بعين الاعتبار عمليات العدوان المستمرة لجنوب افريقيا ضد زامبيا وانغولا .

ان عمليات العدوان التي تقوم بها جنوب افريقيا ، هي جزء من استراتيجيتها الشاملة التي ترمي الى تقويض تأييد دول المواجهة لمنظمة سوابو التي تكافح من اجل تحرير ناميبيا من مخالف نظام بريتوريا . ان هذه الاستراتيجية تتبعها جنوب افريقيا لاسكات المطالب الدولية ازاء الأمم المتحدة . ولا يمكننا أن نتوقع ان شعب ناميبيا يتراجع عن حقوقه الطبيعية ، وعلى المجتمع الدولي أن يؤيد كفاحه المشروع حيث ان ناميبيا حقيقة هي حالة فريدة من نوعها في عملية تصفية الاستعمار ، ان الامم المتحدة قد تحملت مسؤولية هذه الازمة مباشرة . ان الاحتلال المستمر لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، يمثل تحديا موحها لنا جميعا .

ومن المعروف ان منظمة سوابو ، قد قدمت جميع التنازلات الضرورية خلال المفاوضات المطولة بغية اعطاء مفعول للقرارين ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) لمجلس الامن . اما ان مجموعة العون للامم المتحدة لفترة الانتقال لم تزر ناميبيا بعد واما ان عملية تنفيذ خطة الامم المتحدة الخاصة بناميبيا لم يشرع فيها بعد ، فذلك راجع مباشرة الى موقف جنوب افريقيا السليبي ، ان نظامها لا يزال يعارض هذه العملية ، ولا يزال يتدرب بأسباب واهية لعرقلة تنفيذ هذه الخطة . ان تكتيكات جنوب افريقيا قد تضمنت هجمات لا يمكن تبريرها ضد الامم المتحدة نفسها .

وعلينا أن نلزم جنوب افريقيا بوضع حد لهذه المناورات البشعة والنفاق ازاء ناميبيا . فكيف يمكننا أن نجتمع مثلا بين تنصيب خوذة تورنهال وبين محاولات تنفيذ خطة الامم المتحدة بمقتضى القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وفي زامبيا ، فاننا مازلنا نتعاون مع الامين العام في جهوده الرامية الى تنفيذ خطة الامم المتحدة من اجل استقلال ناميبيا . وفي إطار القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الامن ،

فان الامين العام للأمم المتحدة وهو رجل معروف بنزاهته قد بذل كل ما في وسعه للقيام بالمهمة التي كلفه بها مجلس الامن . وحتى تتمكن من انجاح خطة الوصول الى استقلال ناميبيا ، فمن الواجب ان نمارس الضغوط على نظام جنوب افريقيا حتى تتعاون مع هيئة الامم المتحدة .

ان البلدان الغربية الخمسة التي وضعت خطة حل مشكلة ناميبيا والتي تحظى بعلاقات خاصة مع جنوب افريقيا العنصرية ، لا بد وأن تعترف بالتحدى الذي يمثله تعنت جنوب افريقيا ، وعليها أن تبدي عزمها على ممارسة نفوذها بالضغط على جنوب افريقيا للتعاون مع الامم المتحدة . ونحن غير مقتنعين بانها قد استخدمت جميع الوسائل التي لديها للتأثير على جنوب افريقيا .

ان الفشل في تنفيذ خطة الامم المتحدة بشأن ناميبيا ، سوف لن يترك للشعب في تلك الاراضي أى خيار سوى تكثيف الكفاح المسلح . وعلى كل حال ، فان هذا الفشل قد يحتم على أعضاء الامم المتحدة ، دافعا عن هذه المطالب المشروعة ، اتخاذ عقوبات ضد جنوب افريقيا بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . وبذلك فان الميدان سينفتح للمواجهة ولمزيد من بذل الارواح في ناميبيا ، في حين اننا جميعا نرجو ونتمنى بل ونصر على ايجاد حل سلمي لمشكلة ناميبيا ، كما حدث بالنسبة لمشكلة زمبابوى .

ان الوضع في ناميبيا ، ان هو الا امتداد لنظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا نفسها . ان نظام بريتوريا يمارس أعماله العسكرية للمحافظة على نظام سياسى عتيق هو نظام الفصل العنصرى . ان جميع النداءات التي وجهها المجتمع الدولي الى جنوب افريقيا للتخلي عن سياسة الفصل العنصرى ، قد رفضت تماما من قبل نظام جنوب افريقيا .

انه من مصلحة جنوب افريقيا ان تعرف أن رياح الحرية سوف تستمر وسوف تجمع قواها في جنوب افريقيا نفسها حتى يتم القضاء على نظام الفصل العنصرى . انه بدءا من شاريفيل فى ١٩٦٠ الى سويتسو في ١٩٧٦ وما بعدهما ، فان الاحداث تبين أن الكفاح المسلح في جنوب افريقيا أصبح أمرا لا رجعة فيه .

ان هذا الكفاح واسع النطاق ، قد أخذ شكل اضرابات عامة قام بها العمل ، وهناك أيضا مقالمة المدارس من قبل الطلبة والمظاهرات الاخرى ، والانفجار الاخير الذي وقع في مصانع البترول لشركة ساسول ، ويؤكد كل ذلك على لطبيعة وكثافة ودرجة كفاح شعب جنوب افريقيا المضلمة .

ان القضاء على ما نسميه بالفصل العنصرى ليس ردا على ذلك ، حيث ان محاولات نظام جنوب افريقيا في كسب قضية مجتمع الالوان وعزل السود لا يمكنها ان تنجح لان جنوب افريقيا فسي حاجة الى تغييرات عميقة . ومن جملة هذه التغييرات في جنوب افريقيا ، القضاء الكامل على الفصل العنصرى . ومن مصلحة جميع البيض انشاء الظروف المواتية للانسجام العنصرى .

ان شعب جنوب افريقيا المضلمة على غرار شعب ناميبيا ، يكافح ضد نظام حكومي يقنن العنصرية . ان هذه الشعوب تكافح من اجل اقامة نظام حكم يعمل على ازدهار السكان جميعا بفض النظر عن اللون ويسمح للجميع بالمشاركة في تنمية البلاد في جميع ميادين النشاط الانساني . وفي الوقت الذى دعا فيه المجتمع الدولي جنوب افريقيا الى ترك سياسة الفصل العنصرى بوسائل سلمية ، فان نظام بريتوريا لا يزال يختار اللجوء الى الحرب . ان هذه الحرب قد احتدمت خلال السنوات الاخيرة بفضل اكتساب القدرة النووية التي تستخدمها جنوب افريقيا لصناعة الاسلحة النووية بالتواطؤ مع بعض البلدان الغربية . ان الهجمات العسكرية الاخيرة لجنوب افريقيا على دولتي ختل المواجهة زامبيا وانغولا ، تؤكد على شراهة جنوب افريقيا للحرب في هذه المنطقة . ولا بد لهذا الموقف من ان يوضع حد له ، وعلى المجتمع الدولي ان يفعل ذلك .

وعلى هذا الأساس ، تتوجه زامبيا الى القوى الغربية ، لكي تضع حدا للمساعدة التي تقدمها لنظام جنوب افريقيا العنصرى ، حتى تتمكن جنوب افريقيا من الاعتراف بالحقائق وقبول ضرورة تمكين شعب جنوب افريقيا من المشاركة على قدم المساواة في اتخاذ القرارات التي تمس حياته اليومية . ونحن نطلب من مجلس الامن أن يقضي على جميع مسالك الهروب القائمة بالنسبة للمقاطعة الاجبارية بشأن توريد الاسلحة لجنوب افريقيا ، لكي تصبح هذه المقاطعة كاملة . كما اننا نطلب من جميع الدول ان تحترم هذه المقاطعة وان تتخلى عن الاسهام في الترسانة العسكرية لجنوب افريقيا .

وهناك مشاكل دولية عديدة أخرى لم أشر إليها خلال كلمتي رغبة مني في الإيجاز . ان سياق التسلح لا يزال يتصاعد بمسيرة مقلقة ويمتص أكثر من ٥٠٠ بليون دولار سنويا . ان المصير المؤلم للاجئين ، قد بلغ درجة مأساوية ومحيرة ، إذ نجد ان ملايين الرجال والنساء والأطفال الأبرياء يهربون من بلادهم ويوتهم للحياة في ظروف اقتصادية واجتماعية قاسية للغاية . والحقيقة ان ملايين البشر في العالم يعيشون في ظروف من الفقر البشع ، ويتضورون جوعا ويمانون من الجهل والمرض . ان اوضاع حقوق الانسان في العالم لا تزال حالكة وغامضة . ولذلك فان عالما يقع فريسة لهذه الآفات ، كما ان هنالك عدة تهديدات موجهة ضد السلم والامن الدولي . ان العالم الامثل المتوقع في ميثاق الامم المتحدة بعيد المنال ، وما زالت أشياء كثيرة يتعين علينا القيام بها ، لان المشاكل الملروحة علينا كبيرة ومعقدة . وفي هذه السنة ، سوف نحتفل بالذكرى الخامسة والثلاثين لتأسيس الامم المتحدة . ولا بد أن يكون ذلك بالنسبة لنا فرصة لتجدد التزامنا جميعا بالمثل العليا لهذه المنظمة . ومن وجهة نظر زامبيا فليست هناك هيئة أنسب من الامم المتحدة ، يمكن ان تقوم بمواجهة المشاكل المعقدة التي لا تزال هي الظاهرة الغالبة على العلاقات الدولية . وليست هناك منظمة انسب وأفضل من الامم المتحدة لتلبية تطلعات ولحومات ملايين المواطنين في العالم . وفي النهاية اود ان أؤكد هنا على ايمان زامبيا بالامم المتحدة ، كوسيلة ضرورية لتحقيق المبادئ المثالية ، ولتحقيق الاهداف الواردة في الميثاق . ومن هنا ترحب زامبيا من جميع الدول خلال عقد الثمانينات ، ان تجد الارادة السياسية لتدعيم وتأييد الامم المتحدة ، دافعا عن قضايا العدل والسلم .

السيد مولابو (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : ارجو ان تسمحوا لي بأن أعرب

للرئيس عن أحر تهاني وفد بلادى على انتخابه ، الذى يستحقه لرياسة الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة . ان خبرته في مجال الشؤون الدولية كدبلوماسي وممثل لبلد عظيم هي جمهورية المانيا الاتحادية ، هي ضمان لنا بأنه سوف يوجه مداوات هذه الدورة بصورة تكفل لها النجاح . ونحن في ليسوتو نشعر بارتياح خاص لتوليته الرياسة ، لان ليسوتو تقيم علاقات ودية مع البلد العظيم الذى يمثله . واننا لنوجه أيضا عبارات التهاني الى بقية أعضاء المكتب ، ولنلتزم ازاءهم جميعا بالتعاون الكامل .

وأود أيضا أن أشيد برئيس الدورة الرابعة والثلاثين ، السيد السفير سليم أحمد سليم من جمهورية تنزانيا المتحدة - ولقد كان من دواعي الشرف لليسوتو أن شغلت منصب احد نوابه - ليس فقد لأنه احد أبناء افريقيا البارزين والاكفاء بل لأنه اضطلع أيضا بمهمته بحماس كبير وبتفان وبامتياز . وقد تميزت رئاسته بالتزامه بالمواعيد وحياده وبروح التوفيق التي استوحاها دائما وبروح من الدعابة ، واننا نتمني له النجاح في مساعيه في المستقبل .

ومنذ خمسة وثلاثين عاما ، فان الدول التي أضنتها الحرب والتي لم تعد عدد هائل من عدد الاعضاء الحاليين ، قد أسست الامم المتحدة والتزمت بالتمسك بمبادئ ميثاقها . ولقد كان تجنب الاجيال المقبلة آفة الحرب هو أحد اهداف الامم المتحدة . وبينما نحتفل بمرور خمسة وثلاثين عاما على انشائها ، فانه لا يسعنا الا ان نلاحظ بارتياح ان العالم لثلاثة عقود ونصف لم يخض حربا عالمية . وان نبدى هذه الملاحظات ، فاننا نشيد بمنظمتنا لقيامها بمنع نشوب نزاع عالمي آخر ، كانت آثاره ستصبح وخيمة ومأساوية نظرا للأسلحة المدمرة المتوفرة لدى الدول . ولكننا لازلنا رغم ذلك نعيش في فترة من السلم النسبي ، فترة يعكس صفوها وجود ترسانات بشعة رهيبية من أسلحة التدمير والفناء .

لقد طرح موضوع نزع السلاح على الامم المتحدة لعدة سنوات . ان الجمعية العامة تعتمد في كل دورة العديد من القرارات تتشدد فيها الدول الاعضاء خفض ميزانياتها العسكرية وتد مير الاسلحة الكيميائية والبيكتريولوجية التي في حوزتها ، واعتبار مختلف منطلق العالم مناسق سلام ومناسق منزوعة السلاح النووى ، وتتشددها أيضا تحريم انتاج وتلووير أنواع جديدة من الاسلحة ذات التدمير الشامل . لقد تزايد عدد القرارات ومع ذلك فقد انضم أعضاء أكثر الى النادي النووى ، أصبحت الضمانات للدول غير النووية بلا معنى ، بينما انفاق الاموال على التسلح قد تضاعف ثلاث مرات ويتجاهل الملايين الذين يعيشون في حالة من الفقر والمرض والجوع ودون مأوى .

ومما يدعو الى السخرية انه قد قيل لنا ان العالم يعيش في سلام وان الامن يعتمد على نظام متبادل للردع اقامه من يمتلك القدرات العسكرية الكفيلة بتد مير الحياة .

لقد قلنا من قبل ، نكرر اليوم ان هذه الدول الحائزة للاسلحة النووية هي التي تستطيع أن تنفذ نزع السلاح . واذ ا كنا لا نكثر الحديث بشأن هذه القضية الخطيرة ، فذلك ليس لاننا نوافق على الأوضاع الحالية . اننا لا نحوز أسلحة نووية ولا نرغب في ان نحوزها . وبينما نقتررب من الثمانينات كمقد لنزع السلاح ، فاننا لازلنا نتطلع بآمال كبار ، الى اولئك الحائزين لأسلحة نووية لكي يرتفعوا الى مستوى التزاماتهم بالحاجة الى نزع السلاح العالمي .

لقد اختتمت الجمعية العامة في الاسبوع الماضي دورة استثنائية كرسست للنظام الاقتصادى الجديد . ومنذ سبع سنوات ، وبناء على مبادرة من حركة عدم الانحياز والعديد من أمم العالم الثالث الممثلة في هذه القاعة ، اعتمدت هذه الجمعية العامة - تحت رئاسة جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية - القرارين ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) بتاريخ أول آيار/مايو ١٩٧٤ . وما يؤسف له في الحقيقة أن احد الامور التي يجب أن نعترف به هو أن الأمراض التي تواجه العالم لازالت باقية رغم خطة المكافحة وبرنامج العمل الذي يهدف الى ان يستبدل بالنظام الاقتصادى غير العادل نظام اقتصادى اكثر انصافا .

ولتحقيق هذا الغرض ، فقد اتخذت بعض القرارات المحددة في حالات خاصة بالسلع والديون الخارجية للبلدان النامية ونقل التكنولوجيا ، وهي بعض من القرارات التي اتخذت . ان جميع هذه القرارات لم تنفذ ، وقد لاحظ الملايين في العالم النامي ذلك . ان مأساة عدم

التوازن الحالي في العلاقات الاقتصادية ، ثبت بوضوح ، حقيقة انه بينما يعيش الكثير من سكان العالم على حد الكفاف فان هناك أقلية ضئيلة تتميز بإمكانية الاختيار .

ان اقامة النظام الاقتصادي الجديد ، تتطلب قدرا كبيرا من حسن النية السياسية على الصعيد العالمي . ومن المؤسف أن نلاحظ أن هذه الجمعية العامة لم تتمكن من تأمين حسن النية السياسي العام كما يتضح ذلك من نتائج الدورة الاستثنائية الحادية عشرة . وبينما نشعر بالامتنان لانه قد تم التوصل الى اتفاق في الرأي بشأن الاستراتيجية الانمائية الدولية ، فاننا لازلنا نشعر بالقلق ازاء الفشل في بدء جولة المفاوضات الشاملة التي من المفروض أن تكون وسيلة لتنفيذ تلك الاستراتيجية المتفق عليها . وبصرف النظر عن ذلك فانه مما يشجعنا ، أن نلاحظ ان الباب لازال مفتوحا لمزيد من المفاوضات ، ومن المأمول فيه أنه اذا رأى هذا المحفل الموقر فتح باب المفاوضات فان جميع الأطراف المتفاوضة سوف تتحلى بورح التوفيق لتسهيل بدء جولة المفاوضات الشاملة .

ان الاعتماد الذي تم بالاجماع لاهم قرارين في صالح أقل البلدان نموا والعديد من البلدان الأخرى المضارة ، هو أمر يعتبر مصدرا للارتياح الكبير . ونحن نعتبر هذا دليلا على استعداد حقيقي لدى المجتمع الدولي للتخفيف من حدة معاناة الدول الأقل نموا التي تفتقر الى البنيات الأساسية اللازمة للتنمية .

ومن المأمول ألا يضاف هذا القرار الى تلك القرارات التي اعتمدت ولكنها مازالت دون تنفيذ . ولقد أيدت هذه الجمعية العامة الحاجة الى مؤسسات مالية ، وطنية ودولية على السواء ، وذلك لاعطاء اهتمام خاص لاحتياجات تلك البلدان من خلال توسيع تمويل مناسب ومساعدة تقنية للمشاريع والبرامج الرامية الى تحسين البنيات الأساسية لاقتصادياتها . واذا كان هناك شيء ، فانه لم ينفذ الا القليل . ومنذ خمسة عشر عاما مضت ، حثت هذه الجمعية العامة الدول على ان تنضم الى اتفاقية التجارة العابرة للدول غير الساحلية والموقعة في ٨ تموز/يوليه ١٩٦٥ . وهذا الاتفاقية قد وضعت الخلل الارشادية والبرامج للتخفيف من حدة الوضع الجغرافي غير المواتي الذي تعاني منه الدول النامية غير الساحلية . ولكن كل ذلك ظل وعودا جوفاء ووثائق تنتظر التنفيذ .

وبينما تسعى الامم المتحدة الى التنفيذ الفعال للمادة الاولى في ميثاقها ، أي : " تحقيق التعاون الدولي . . . وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع

على ذلك الملاقاة بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين . . . ” ، فانه ينبغي عليها أيضا أن تواجه القوى الخارجية التي تحاول المساس بهذه الحقوق والحريات على اساس اعتبارات جغرافية . ان الدول الساحلية وكذلك الدول غير الساحلية تدين للمواد من ٢٢ الى ٢٧ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في عام ١٩٤٨ بما تتمتع به شعوبها من حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية . اننا نعتمد على هذا الاعلان التاريخي ، والمواثيق التالية في عام ١٩٧٦ ، والتزام الدول في عام ١٩٧٩ بتعزيز المساواة بين الرجال والنساء ، واعلان تصفية الاستثمار الصادر في عام ١٩٦٠ من قبل هذه الجمعية العامة وقراراتها المتعلقة بضمان حرية الحركة في أعالي البحار وفي الفضاء وفي الأرض باعتبار أن كل ذلك تراثا مشتركا للانسانية .

لقد أبدت البشرية تقدما كبيرا وتفوقت على قوى الطبيعة في مجال التكنولوجيا . ان التعاون بين الامم في غزو الفضاء الخارجي منذ الملاقاة أول انسان في قمر صناعي ، يعتبر أمرا لا يمكن أن يقارن بإنجازات الانسان الاخرى . ومن ثم ، فاننا ندعو الدول الاعضاء في هذه المنظمة الى أن تبدي حسن نية وتعاون متشابهين في مواجهة التحديات المفروضة التي تواجه البشرية . ان هذه التحديات ثابتة بوضوح من خلال جدول اعمالنا المشغل بالبنود . ان هذا الجدول يبرز الحاجة الى تعاون عالمي من أجل أن نجعل من عالمنا الواحد أفضل مكان للرخاء . ان القضايا مترابطة ومشيخة للجدل . وبما أن وفدي سوف يناقش بعمق بعض هذه القضايا في مختلف اللجان ذات الصلة ، فانني سوف أقصر تعليقاتي على القليل منها فقط .

ان النزاعات السافرة قد نشبت بين دولتين متجاورتين غير منحاظتين في الخليج الفارسي .
واننا نناشد هاتين الدولتين وقف اطلاق النار واستئناف المحادثات والعلاقات الأخوية والودية وحل
الأزمة القائمة بينهما عن طريق الحوار المثمر .

ان اعادة توحيد كوريا سلميا ، مازال أمرا لم يتحقق حتى الآن . ونحن نعتقد اعتقاد اجازما
ان التوحيد لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الحوار بين الشمال والجنوب بصورة مباشرة . ان مثل
هذا الحوار يجب ألا تسبقه مطالب تعرض للخطر أمن الأطراف المعنية . واننا نناشد تلك الأطراف
استئناف الحوار ، على أساس الاعلان المشترك الصادر في ٤ تموز/ يوليه ١٩٧٢ .

ان الشرق الاوسط لا يزال منطقة توتر كبير وعدم استقرار ومشكلة فلسطين هي جوهر هذه
الأزمة . ان موقف ليسوتو فيما يتعلق بهذه المسألة لم يتغير ، وقد أعلنه من فوق هذه المنصة
ومنصات أخرى عن طريق المتحدثين باسم حكومة ليسوتو . ونود أن نعاود التأكيد على أنه للتوصل
الى حل دائم وسلمي ، فان على جميع الأطراف أن تشترك في السعي الى السلم . ان الحق غير
القابل للتصرف لشعب فلسطين في اقامة دولة له ، أمر غير قابل للتفاوض . ان الأراضي الفلسطينية
المفتصبة بقوة السلاح مازالت ملكا للشعب الفلسطيني ويجب ألا تعتبر خارجة عن ملكيته بصورة دائمة .
ان هذه الأراضي يجب أن تعاد لشعب فلسطين . ويجب على جميع الأطراف أن تقبل بعضها
البعض ، ثم بعد ذلك تتفاوض بصورة لها مغزاهما . ان تهويد مدينة القدس الدولية ، يعتبر وصمة
وعقبة تقف على طريق الجهود الرامية الى حل مشكلة الشرق الأوسط ، واننا نناشد جميع أطراف
النزاع أن تضع بجديّة استراتيجية للتفاوض لحل هذه المشكلة والخروج من الطريق المسدود .

ان الجنوب الافريقي لا يزال من المجالات الهامة للتوتر في العالم اليوم . ومنذ زمن غير بعيد
فان مجلس الامن ومنظمة الوحدة الافريقية ، قد عرض عليهما موضوع القذف الوحشي بالقنابل والهجمات
الشديدة التي قامت بها جنوب افريقيا ضد جمهورية أنغولا الشعبية . ومنذ بضعة أسابيع ، فان
قوات عسكرية تابعة لجنوب افريقيا قامت بالعدوان على زمبابوي ، مما يشهد عدم احترامها لوحدة
أراض وسيادة البلدان المجاورة لها . ان الهجوم على أنغولا ، يخفي محاولات جنوب افريقيا لعدم
منح شعب ناميبيا حقه في تقرير المصير والاستقلال رغم القرارات والمقررات العديدة الصادرة عن
الجمعية العامة ومجلس الامن .

وفي القرار ٢٢٤٨ (د-٥) الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٦٧ ، أنشأت هذه الجمعية مجلس ناميبيا باعتباره السلطة القانونية المسؤولة عن ادارة ناميبيا لحين بلوغ هذا الاقليم الدولي استقلاله . ومن المعروف للجميع ان جنوب افريقيا قد عطلت انجاز مهمة هذا المجلس . وغير مقبول ، هو أن مواطنين ناميبيين زالوا في سجون جنوب افريقيا . ان سياسة الفصل العنصري والبانثوستانات قد أدخلت الي ناميبيا ، وهناك محاولات لمواصلة تسوية داخلية على أساس مجموعات تورنهول بقسوة وبفدر . ان موارد ناميبيا لاتزال مستغلة بصورة غير مشروعة . وهكذا فان جنوب افريقيا قد تجاهلت جميع قرارات مجلس الامن المتعلقة بناميبيا . ونستطيع ان نذكر منها قرارات المجلس أرقام ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) ، وأنها تصر على رفض قرارات المجلس مع محاولة فرض ترتيبات زائفة ترمي الى وضع نظام حكم عميل استعماري جديد .

ونود أن نسجل تأييدنا لكفاح شعب ناميبيا من أجل الحرية . ولقد كان من المفروض على جنوب افريقيا أن تعلم أنه ما من محاولة من محاولات تزييف الحقيقة والتخويف والقمع يمكن أن تقضي على رغبة الشعب في تحقيق الحرية والاستقلال والكرامة الانسانية . ان منظمة شعب جنوب غرب افريقيا ، هي قوة يجب أن تعترف بها حكومة جنوب افريقيا ، ولا يستطيع أى شخص أن يتجاهلها في أية مفاوضات تتعلق بناميبيا كما لو لم تكن موجودة .

ان قارة افريقيا تعاني في ثلاث مناطق حساسة أخرى وهي : القرن الافريقي والصحراء الغربية في الشمال وتشاد في الغرب . ان منظمة الوحدة الافريقية حاليا تدرس هذه القضايا الخطيرة ، ويود وفد بلاوى أن يسجل تأييده لهذه المساعي وعند تناول هذه القضايا ، فاننا نناشد الجميع بالحاح أن يتسموا باليقظة والتشاور الأمين . ويلاحظ وفد بلاوى بتقدير المعونة الانسانية المقدمة للنازحين واللاجئين في هذه المناطق شبه الاقليمية . كما اننا نقدر جهود الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية المسجلة بموجب البند ٢٣ من جدول أعمال هذه الجمعية . ونرجو أن يسود حسن النية من جانب جميع المعنيين في الجهود الرامية الى تلبيع الأوضاع في هذه المناطق .

ونود أيضا أن نعرب عن حرصنا للحل السريع لمشكلة قبرص وللوضع في جنوب شرقي آسيا . ان العالم قد شاهد معاناة انسانية كافية ، ويجب أن توجه جهودنا الجماعية لاجاد حل نهائي لمثل هذه المشاكل ، والا كيف نستطيع أن نتحدث عن التقدم والتنمية في وسط مثل هذه المعاناة الانسانية ؟ .

وتحت الهند المعنون "سياسات الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا* فلقد كرس وقت كاف لدراسة التقرير الواضح المقدم من اللجنة المخصصة لمناقضة سياسة الفصل العنصرى ، وليس فسي نيتي ان استغرق وقتا أطول من وقت الجمعية العامة المحدود للخوض في هذا الموضوع . ان الازمة القائمة في جنوب افريقيا ، هي مصدر قلق كبير لنا ، نظرا لوضعنا الجغرافى والسياسى . ونحن لانستطيع ان نراقب باتزان تصاعد عدم الاستقرار والعنف في جنوب افريقيا ، لأننا لانستطيع الانعاني من العداوة من جنوب افريقيا لأننا طرف معني ، وسوف تصاب بالنار اذا ما اشتعلت . وعليه فان سياسة الفصل العنصرى هي السبب الاساسى لعدم الاستقرار الاقتصادى والسياسى في الجنوب الافريقى .

ان التعاون الاقتصادى بين دول أية منطقة ، أمر مفيد دائما . وفي افريقيا ، فان منظمة الوحدة الافريقية واللجان الاقليمية للامم المتحدة قد شجعت على مثل هذا التعاون . وقد أنهت مؤخرا الدول الافريقية المستقلة في المنطقة شبه الاقليمية الجنوبية مؤتمرها في سالسبورى الذى يهدف الى مثل هذا التعاون والحد من تهديتها الاقتصادية لجنوب افريقيا . ومن واقع هذه الخلفية ، فانه يجب أن نفرق بين جهود هذه الدول وبين ذلك النوع من التعاون الذى تنادى به جنوب افريقيا والذى يقضي في الواقع باستقطاب دول الجنوب الافريقى .

ان ما يسمى بمجموعة الدول لجنوب افريقيا ، المكونة من الهانتوستانات التابعة لها والتي تريد أن تقع بها دول افريقيا المستقلة ، ماهي الا وهم سياسي . وفي رأينا انها محاولة أخرى من جنوب افريقيا للتوصل الى الاعتراف بما أوجده من الهانتوستانات التي رفضت من قبل المجتمع الدولي حتى الآن . وعن طريق هذه الهيل ، فان جنوب افريقيا تأمل في الحصول على التأييد واحترام الجميع لسياستها في التفرقة العنصرية التي تقسم الجنوب الافريقي الى توابع سوداء ضعيفة تهيم عليها دولة بيضاء قوية . اننا نرفض هذه التبعية طالما كان في اطار سياسة التفرقة العنصرية .

لاستطيع ان اغادر هذه المنصة دون ان أعرب للجمعية من خلالك عن امتنان حكومة ليسوتو للتأييد الذي حظي به شعبنا منذ عام ١٩٧٦ بعد أحداث سويتو وبعد غلق الحدود بين ليسوتو وجنوب افريقيا . ان الهدف من المعونة كان الغرض منها تعزيز التسهيلات التعليمية في البلاد لاستيعاب الطلبة الذين فروا من جنوب افريقيا الى ليسوتو وتحسين الاوضاع الاقتصادية في ليسوتو كي تستطيع أن تقلل من تبعيتها لجنوب افريقيا . ان التقرير الذي قدمه الامين العام معروض على الجمعية . ومن الملاحظ أننا قد تلقينا معونة كبيرة من مصادر متعددة ولكن أساسا من بعض الحكومات الممثلة هنا . ونحن نشعر بالامتنان ويسرنا أن نعترف بهذه المعونة الكريمة المقدمة لنا . وبغض النظر عن المنح والمعونات والقروض والمعونة الفنية المقدمة لنا ، الا انها أقل من الهدف المحدد لها . ان طلبه جنوب افريقيا وناميبيا مازالوا معنا ويستمر في الوفود اليها ، ان الحاجة الى كسر العزلة الجغرافية مازال قائما ، لذلك فاننا نكرر التزامنا بمشروع المطار الدولي الذي توليه ليسوتو أهمية بالغة ، وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلادي للدول التي قدمت مساهمات متواضعة في جهودنا الحالية الرامية الى انشاء هذا الكوبرى الدولي الجوي الوحيد . هذا هو أحد المشروعات الكبيرة التي أوصى بها مجلس الامن في عام ١٩٧٧ . اننا نود أن تعيد الحكومات النظر في موقفها بالنسبة للمصاريف المرتبطة بهذا المشروع الحيوي بالمساهمة فيه وحتى الآن فان هناك عددا ضئيلا من حكومات الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية الأوروبية والعالم العربي هي التي ساعدت حكومة ليسوتو في تمويل هذا المشروع .

وختاما أود أن أشير الى أننا قد وصلنا الى نقطة حساسة في الكفاح من أجل تحرير بقية افريقيا . وقد بذلت تضحيات كبيرة حتى الآن وسوف تستمر لمساعدة أي من دول المواجهة ، ان مساعدة أي من الدول الافريقية المستقلة المجاورة لنا ميبيا وجنوب افريقيا يعتبر مساهمة في القضاء النهائي على التفرقة العنصرية والاحتلال الاجنبي في الجنوب الافريقي . ان هذه المهمة تتطلب توحيد قوانا وطاقاتنا . ان الدرس المستفاد من زهاوى يبين أكثر من أي شيء آخر في التاريخ الحديث ، ان التعصب العنصرى والاستعمار هما نظريتان واهبتان ليس لهما مكان في مجتمع الأمم الحرة . اننا نود أن نضم صوتنا الى من هنأوا الدولة العضو الجديد سانت فنسنت وجزر غريناد بين ونحن على يقين من ان المجتمع الدولى سوف يستجيب لأي طلب لمساعدة هذه الدولة الجديدة من أجل اعادة بناء نفسها وتحقيق تقدمها .

وأتمنى لهذه الجمعية النجاح في دراسة البنود الهامة المدرجة في جدول أعمالنا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد استمعنا الى المتحدث الاخير لهذا المساء .

والآن أدعو الممثلين الذين طلبوا ممارسة حقهم في الرد . وأود أن أذكركم أنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٣٤ / ٤٠١ فان الكلمات في ممارسة حق الرد يجب ألا تتعدى عشرة دقائق ، وان يقوم بها الممثلون من أماكنهم .

السيد هينغ أون (كمبوتشيا الديمقراطية) (الكلمة بالفرنسية) : ان مثالا من أمثال

شعب الخمير يقول " من المستحيل أن نخفي فيلا ميتا في سلة " . وذلك هو ما يحاول التوسعيون الفيتناميون القيام به منذ اثنين وعشرين شهرا ، وحتى اليوم أيضا .

ومن المعروف على وجه العموم انه منذ ٢٥ من كانون أول / ديسمبر ١٩٧٨ غزا التوسعيون الاقليميون الفيتناميون بمساعدة الاتحاد السوفياتي كمبوتشيا الديمقراطية فقد ضربوا البلاد وقتلوا زهاء ثلاثة ملايين من الشعب الكمبوتشي في الحرب التي خاضوها من اجل الابادة العرقية في هذا البلد . كما تسببوا في مذابح جماعية نهدت ضحيتها قرى باكملها وذلك باستخدام مواد كيميائية سامة ، ولاسيما عن طريق التجويع . والكل يعلم انه على الرغم من الـ ٢٥٠٠٠ جندي ، الـ ٥٠ ألف عميل فيتنامي في كمبوتشيا ، فانهم يتخبطون في مأزق عسكري وسياسي تام . وقد غرقوا في كمبوتشيا

بسبب مقاومة الشعب الكمبوتشي البطل بقيادة جبهة الاتحاد الوطني الديموقراطي لكمبوتشيا . وحكومة كمبوتشيا الديمقراطية . ومن الواقع ان التوسعيين الاقليميين الفيينتاميين لا يمكنهم الآن مواصلة الاحتلال وارتكاب الجرائم البشعة والوحشية في كمبوتشيا الا بفضل المساعدة السوفياتية التي تقدر بثلاثة ملايين دولار يوميا ، حيث أن ٣٠٠ جندي وعميل فييينتامي لا يمكنهم البقاء في كمبوتشيا دون هذه المساعدة السوفياتية ، أمام النظام الفيينتامي في بنوم بنه فسوف يسقط كمنزل من الورق . ان أن نظام بنوم بنه المزعوم ليس الا ظل قوات الاحتلال الفيينتامية في كمبوتشيا . ومن المعروف أن جميع الشؤون في هذا البلد سواء كانت صغيرة أم كبيرة ينظر فيها القنصل الفيينتامي والمسئول لودك تو . عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفيينتامي المقيم في سايجون . وتنفذ قراراته من قبل الفيينتاميين في الشمال من عصابة لودوان في هانوي الذين نصبوا أنفسهم أسيدا على كمبوتشيا وعلى جنوب فييت نام .

ان أية مناورة من مناورات التفرقة من قبل التوسعيين الاقليميين الفيتناميين لا يمكنها ان تخفي هذه الحقائق الاساسية . ان تلك المحاولات العابثة وغير المقيدة للتوسعيين الاقليميين الفيتناميين لمنع حكومة كمبوتشيا الديمقراطية من ممارسة حقوقها المشروعة في الامم المتحدة وفي المنظمات الدولية الاخرى ، بل اكثر من ذلك لترك مقعدها خاليا ، لا يمكنها ان تخفي فشلهم التام في الحصول بقوة السلاح على الامر الواقع الفيتنامي في كمبوتشيا . ان العدوان الفيتنامي الصارخ ضد تايلند في ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من حزيران / يونيو الماضي لتؤكد ايضا بوضوح الاهداف التوسعية الفيتنامية في جميع انحاء جنوب شرقي اسيا بأكملها . اذ ما نجحوا في ادماج كمبوتشيا داخل الاتحاد الفيدرالي الفيتنامي للمهند الصينية الذي وضع لخدمة التوسعات السوفياتية الشاملة .

ان المقترحات الفيتنامية المزعومة التي وضعت في موسكو بعد هذا الاعتداء ضد تايلند ليست سوى مجرد مناورات ترمي الى جذب انتباه المجتمع الدولي نحو النزاع المزعوم بين الاتحاد الفيدرالي الفيتنامي للمهند الصينية ، وبلدان رابطة امم جنوب شرقي اسيا (الاسيان) لاستطيع ان تلهي اي انسان عن حقيقة ان غزو واحتلال كمبوتشيا من قبل القوات المسلحة الفيتنامية همما السبب الحقيقي عميق الاثر في اندلاع نيران الحرب التي تمتد اكثر فأكثر في انحاء جنوب شرقي اسيا .

ويكفي ان نشير الى معظم كلمات مندوبي الدول الاعضاء في منظماتنا الدولية اثناء الايام الاربعة الماضية ، الذين ادانوا صراحة العدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا الديمقراطية ، والذي تم في انتهاك صارخ لميثاق الامم المتحدة ، وللقانون الدولي ، والذين طالبوا بتطبيق قرار الجمعية العامة ٢٢ / ٣٤ ، الذي يطالب بانسحاب جميع القوات الفيتنامية من كمبوتشيا كي يتمكن شعب كمبوتشيا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بنفسه دون اي تدخل اجنبي .

من الملحوظ انه في كل مساء امام هذه الجمعية يشعر ممثلو التوسعيين الفيتناميين والاقليميين بانهم في قفص الاتهام ولقد تيقنوا انهم يجب ان يرفعوا القناع عن وجوههم . وهم على حق تماما لان ضمائرهم ليست واضحة . فلقد اصبحوا موضع تهديد واستنكار من الجميع ، وهم انفسهم لا يصدقون اكانبيهم .

وكمثل السللة التي لا يمكن ان تخفي كبيرا ميتا ، فان الهرطقة بالتهديد الصيني المزعوم ، والاكانيب ، والادعاءات ومناورات التفرقة والمؤامرات الدبلوماسية البغيضة والنكراء للتوسعيين

الاقليميين الفيينتاميين لا يمكنها ولن يمكنها أبدا ان نتمكن من اخفاء اعتدائهم وجرائمهم البشعة لآبادة كمبوتشيا الديمقراطية وشعبها ، ولا رغبتهم التوسعية الاقليمية الطامعة في جنوب شرقي اسيا ، ولا خدماتهم بالنسبة للتوسع السوفياتي الشامل ، ولا حقيقة انهم يشكلون خطرا رئيسيا للسلام والامن والتعاون في جنوب شرقي اسيا وفي العالم كله .

ليس هناك الا طريق واحد امامهم اذ ما كانوا يريدون ان يثبتوا اخلاصهم وصدق ادعائهم بالنسبة للسلام وان يبينوا انهم ليسوا تابعين لقانون الغاب ، وهو ان يوقفوا عدوانهم ضد كمبوتشيا وان يطبقوا قرار الجمعية العامة ٢٢ / ٣٤ ، أى بعبارة أخرى ، أن يسحبوا جميع قواتهم المسلحة من كمبوتشيا . وان كان الهدوء يسود كل شيء حقيقة في كمبوتشيا ، فيجب الا يترددوا واطلاقا في القيام بذلك . وعندئذ يمكنهم ان يكونوا مرة اخرى اعضاء في العالم المتحضر .

السيد روزالس ريفيرا (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : لقد عبر مندوب فييت نام

بعد ظهر اليوم عن رأى سياسي بالنسبة لجمهورية السلفادور .

ان فييت نام ، ذلك البلد ، الذى ليست له اية سلطة اديبية حتى لينتقد الشؤون التى تجرى في قارته ، لان هذه الدولة معترف بأنها معتدية ، ولقد برهنت على عدم المسؤولية ان تجرأت على القول بأنها تبدي وجهة نظر في الواقع ليست الا من اختصاص اهل السلفادور . وقد يكون هدفه من ذلك هو لفت انظارنا عن الاحداث التى تجرى في منطقتة ، من اعتداءات وانتهاك لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، بالرغم من الادانة الجماعية الصادرة عن غالبية هذه الجمعية .

ان السلفادور يود ان يعلن بشدة وقوة انه لا يقبل اى اوامر تلى عليه من اية قوة كبرى ، كما تفعل حكومة فييت نام ، ونحن نعلن للمرة الاخيرة ان المشاكل الداخلية للسلفادور ، في ان يعيش في حرية واستقلال وان تقرر مصيرها ، سوف تحل عن طريق اهل السلفادور وحدهم . ووفقا لهذا ، فاننا نرفض اى تدخل من الحكومات الاجنبية مهما كانت طبيعتها وحجمها . ان ما ذكرته توا ، يمكن ان ينطبق بالمثل على الحكومة الافغانية التى بسلوكها وتصرفاتها قد انتهكت سيادة شعبها انتهاكا صارخا ، بالسماح بفرض قوات اجنبية على هذا الشعب .

رفعت الجلسة الساعة ٣٠ / ١٩